

THE
CARTER CENTER



أصوات من خارج ساحة المعركة:
الفاعلون المدنيون السودانيون في زمن الحرب والشتات

أغسطس ٢٠٢٥

مركز كارتر
One Copenhill
453 Freedom Parkway NE
Atlanta, Georgia 30307
www.cartercenter.org

شكر وتقدير

يتقدم مركز كارتر بالشكر لمنظمات المجتمع المدني السودانية، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات الدينية، ومختلف المبادرات الأخرى، بالإضافة إلى الأفراد من الفاعلين المدنيين في السودان وأوغندا وكينيا وتشاد وإثيوبيا ومصر، على مساهماتهم القيمة في هذا البحث الذي قام به المركز.

جدول المحتويات

2.....	شكر وتقدير
4.....	ملخص تنفيذي
10.....	مركز كارتر في السودان
11.....	الخلفية والسياق
12.....	المنهجية
13.....	السياق للفاعلين المدنيين في زمن الحرب
15.....	التحديات التي تواجه العمل المدني في السودان والشتات
20.....	التكيف والمرونة واستمرارية العمل المؤسسي: استدامة الأنشطة المدنية في زمن الحرب
22.....	المانحون والفاعلون الدوليون: الدروس المستفادة والتأثير والفرص المتاحة
25.....	الاحتياجات والموارد الملحة لمنظمات المجتمع المدني السودانية في الداخل والخارج
27.....	رؤى العودة والمساءلة والتعافي والمصالحة
30.....	الاستنتاجات الرئيسية
31.....	التوصيات الرئيسية

ملخص تنفيذي

السياق

منذ اندلاع الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في ١٥ أبريل ٢٠٢٣، شهد السودان انهيارًا كارثيًا للدولة، بما في ذلك مؤسساتها والخدمات العامة والهياكل الأمنية. وبعد عامين من الصراع، وثقت تقارير من الأمم المتحدة ومجموعات حقوق الإنسان نزوح ١٤,٥ مليون سوداني، وحدثت مجاعة في بعض المناطق، وفقدان أرواح لا حصر لها، وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي والعنف الجنسي والتجهيز القسري. وقد ارتقت العديد من هذه الانتهاكات إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.¹ كما أدت التعبئة المسلحة والعسكرة المجتمعية ذات الطابع العرقي والديني والسياسي، والعنف المستهدف، وخطاب الكراهية إلى تمزق النسيج الاجتماعي الهش بالفعل في السودان، وتعميق الانقسامات في جميع أنحاء البلاد. وقد توقفت معظم مؤسسات الدولة عن العمل، بينما انهارت هياكل الحكم المحلي في أجزاء كبيرة من البلاد. كما تدهور مستوى تقديم الخدمات العامة بشكل كبير أو اختفى تمامًا، والذي كان تاريخيًا محدودًا وغير متساوٍ وغالبًا ما يكون ميسرًا.

أصبح انعدام الأمن الغذائي واسع الانتشار، حيث أعلنت الأمم المتحدة رسميًا عن وجود مجاعة في عدة مناطق اعتبارًا من أغسطس ٢٠٢٤. وقد تعطل الإنتاج الزراعي بشدة بسبب الصراع المستمر، واستخدمت الأطراف المتحاربة الجوع كسلاح من خلال عرقلة وصول الغذاء عمدًا كتكتيك حربي. ووصفت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) الوضع في السودان بأنه "أكبر أزمة إنسانية يتم تسجيلها على الإطلاق".² كما وصفت منظمات أخرى مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، ومنظمة أطباء بلا حدود (MSF)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) الوضع بأنه من أشد حالات الطوارئ الإنسانية خطورة على مستوى العالم.³

في ظل هذا المشهد، تدخل الفاعلون المدنيون السودانيون، سواء داخل السودان أو خارجه، لتلبية العديد من الاحتياجات الأكثر إلحاحًا. حيث قاموا بتنظيم إيصال المساعدات، وإجلاء المدنيين، ودعم الناجين، وتوفير الخدمات الأساسية، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من الموارد المحدودة، فقد تحركوا بسرعة وإبداع، وغالبًا ما خاطروا بسلامتهم للاستجابة في الأماكن التي انهارت فيها المؤسسات الرسمية.

يظل الفاعلون المدنيون السودانيون منخرطون بعمق، بمن فيهم أولئك الموجودون خارج السودان، حيث يدعمون طالبي اللجوء والنازحين، وينسقون جهود الإغاثة العابرة للحدود، ويساعدون في دعم المجموعات القاعدية التي تواصل العمل

¹ بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، سبتمبر ٢٠٢٤

<https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/09/sudan-un-fact-finding-mission-outlines-extensive-human-rights-violations>

² لجنة الإنقاذ الدولية، ١١ ديسمبر ٢٠٢٤

<https://www.rfi.fr/en/africa/20241211-sudan-war-sparks-biggest-humanitarian-crisis-ever-recorded-irc>
³ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ١١ ديسمبر ٢٠٢٤، السودان: خطة الاستجابة الإنسانية ٢٠٢٥، أطباء بلا حدود (ديسمبر ٢٠٢٤) السودان: أطباء بلا حدود تستجيب للأزمة الإنسانية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (٢٠٢٤)، السودان: جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في السودان

داخل السودان. العمل الذي يقوم به الفاعلون المدنيون السودانيون ضروري لبقاء ملايين السودانيين على قيد الحياة ويرسي الأساس لمستقبل متجذر في مطالب ثورة ٢٠١٩، وهي الحرية والسلام والعدالة.

ولكن بدلاً من الحصول على الدعم من الأطراف المسلحة الحكومية وغير الحكومية المسيطرة على أقاليم بسكانها، أفاد الفاعلون في المجتمع المدني بأنهم يُعاملون بشك وغالبًا ما يتم استهدافهم عمدًا بالاعتقال والتعذيب والقتل، مما يعيق قدرتهم على القيام بعملهم المنقذ للحياة. تعد هذه الإجراءات انتهاكًا واضحًا للالتزامات بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي التي يعد السودان طرفًا فيها، بما في ذلك حظر استهداف المدنيين، وعرقلة المساعدات الإنسانية، واستخدام التجويع كأداة للحرب⁴. وخارج السودان، يواجه السودانيون النازحون صعوبات مرتبطة بوضعهم القانوني غير المستقر، وفرص العمل المحدودة، والعوائق التي تحول دون تسجيل منظماتهم في البلدان المضيفة. تحد هذه العوامل من فرص التمويل وتسبب للنشطاء ضغوطًا نفسية ومالية دون مبرر.

وفقًا للمحللين والناشطين السودانيين، فإن الاستجابة الدولية للصراع والكارثة الإنسانية في السودان غير كافية على الإطلاق. فغالبًا ما يكون التمويل والتنسيق المحدودان غير متناسبين مع الاحتياجات على الأرض، كما استولت الأطراف المتحاربة على المساعدات الإنسانية، ووزعتها على أسس قبلية وعرقية وسياسية⁵. هناك قلق متزايد من أن الحرب في السودان يتم النظر إليها بشكل متزايد على أنها أزمة مطولة بدلاً من أن يتم التعامل معها بالإلحاح الذي تتطلبه. يُخشى أن يؤدي هذا التحول إلى تطبيع الصراع، خاصة مع تزايد ترسخ الأطراف المسلحة وداعميها الخارجيين، سعيًا للتأثير على المشهد ما بعد النزاع أو الاستفادة من حالة عدم الاستقرار المستمرة. في حين أن تكييف الاستجابة الإنسانية مع الوضع المتغير أمر ضروري، فإن تراجع المشاركة السياسية الدولية وضعف أنظمة المساءلة قد يزيد من تعميق الوضع الراهن. ويستفيد من هذه الظروف من يرون في آفاق السلام التفاوضي تهديدًا لطموحاتهم في السيطرة على السودان بعد انتهاء الصراع، فضلاً عن أن بعض الأطراف تجني أرباحًا اقتصادية وفيرة من حالة الفوضى المستمرة. وبالتالي، فإن استمرار الدعم الدولي يعد أمرًا بالغ الأهمية، ليس فقط لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة، بل أيضًا للمساهمة في وقف الحرب، ودعم الجهود الدبلوماسية، وحماية المدنيين، والعمل من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم.

على الرغم من الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، لا يزال التمويل المقدم للمساعدات منقوصًا بشدة. وقد أدى تعليق المساعدات الأمريكية - التي كانت تعد أكبر مساهمة إنسانية من دولة واحدة حيث بلغت أكثر من ١,٤ مليار دولار أمريكي منذ أكتوبر ٢٠٢٢ - أدت إلى تعميق هذه الفجوة. كما تم تهميش الفاعلين المدنيين العاملين في مجالات الديمقراطية والحوكمة وحقوق الإنسان بسبب شعور المانحين الحكوميين بأنهم مضطرون لإعطاء الأولوية للإغاثة في حالات الطوارئ.

⁴ ويشمل هذا: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية حقوق الطفل، البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى المستوى الإقليمي، صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والبروتوكول الملحق به بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو)، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، والبروتوكول المتعلق بإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وتتضمن هذه الصكوك أحكامًا تحمي وتعزز حقوق الفاعلين المدنيين.

⁵ هيومن رايتس ووتش، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤، [المجاعة تنتشر في السودان مع تهمد الأطراف المتحاربة عرقلة المساعدات](#)، الجزيرة، ١٦ يونيو ٢٠٢٣: مع اشتعال الحرب في السودان، [إتهام الأطراف المتصارعة بالنهب وتحويل مسار المساعدات](#)، صحيفة إل بايس الإسبانية، ١٥ أبريل ٢٠٢٤: [الأطراف المتحاربة في السودان استخدمت المساعدات الإنسانية كسلاح](#).

ولكن دون دعم دولي دائم لحماية وتوسيع المجال العام المدني، وآليات الحكم التشاركي، والعدالة والمساءلة، فهناك خطر بأن يتجاهل السودان مرة أخرى الأسباب الجذرية لتاريخه من الصراعات، وعدم معالجتها بشكل كاف، وتركها دون حل، مما يمهّد المشهد لاستمرار حالات الطوارئ الإنسانية وعدم الاستقرار الإقليمي. في حين تختلف الاحتياجات حسب السياق، فقد ظهر قاسم مشترك بين الفاعلين المدنيين السودانيين - داخل السودان وخارجه - وهو أنهم يعملون في ظروف استثنائية ويحتاجون إلى المساحة والأمان، والدعم المنسق والموجه للقيام بمهامهم.

هدف ونطاق الدراسة

يعتمد هذا التقرير على ما يقرب من ٦٠ مقابلة مع فاعلين مدنيين سودانيين يعملون في السودان وخمسة بلدان في المنطقة وهي: أوغندا، وكينيا، ومصر، وإثيوبيا، وتشاد. وقد قام مركز كارتر بذلك من خلال مقابلات فردية نوعية ومجموعات النقاش البؤرية بهدف فهم تجارب المجتمع المدني في ظل الضغوط الشديدة التي يواجهها، والاستراتيجيات التكيفية المتبعة، والظروف التي يمكن للفاعلين خارج السودان في ظلها العودة بأمان للسودان وإعادة الانخراط في الحياة المدنية، وأشكال الدعم اللازمة لاستدامة عملهم.

لضمان تغطية شاملة ورؤية مفصلة، استخدم فريق خبراء مركز كارتر الدولي منهجية مقابلة نوعية شبه منظمة، تشمل مناقشات فردية وجماعية. وقد تم اختيار المشاركين والمشاركات بناءً على مشاركتهم النشطة في الحياة المدنية. ومثلوا مجموعة متنوعة من المبادرات، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، والمجموعات والشبكات الشبابية، ومقدمي المساعدة القانونية، والمجموعات التطوعية القاعدية، وآليات الاستجابة للطوارئ.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم رؤى مباشرة حول السياق والتحديات التي يواجهها هؤلاء الفاعلون المحليون في استجابتهم للصراع الشامل في السودان. ويسعى إلى تسليط الضوء على تجارب وآراء الناشطات والنشطاء السودانيين، وتعزيز الإدماج الحقيقي للفاعلين المحليين في العمل الإنساني والتنموي وبناء السلام، واستعراض الديناميكيات الرئيسية للاستجابة الدولية للصراع، وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ لصناع السياسات العالميين، والفاعلين في المجال الإنساني، والمجتمع الدولي بمفهومه الأوسع من أجل استجابة منسقة وشاملة.

النتائج الرئيسية:

تطلب العمل في سياق الصراع في السودان مرونة وإبداعاً من الفاعلين المدنيين، الذين يواصلون التكيف. لم يصمد العمل التطوعي في السودان أمام ضغط الحرب فحسب، بل تضاعف أيضاً، ووصل إلى مستويات استثنائية. هذا ليس مجرد إيثار في الأوقات العادية؛ بل هو مظهر قوي من مظاهر التضامن الاجتماعي في زمن الحرب. وسط المصاعب الهائلة والخطر، تسترشد المجتمعات السودانية بثقافة عميقة الجذور من المساعدة المتبادلة والمسؤولية المدنية، مما يحول البقاء إلى جهد جماعي.

مع انهيار معظم المجال المدني داخل السودان، طور الفاعلون المدنيون - بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجموعات المجتمعية، وغرف الطوارئ - أساليب عملية، واستراتيجية، وغالبًا ما تكون مبتكرة لمواصلة عملهم. لقد تكيفوا عن طريق إعادة توجيه عملهم وتوطينه على المستوى المحلي بسبب انهيار الأنظمة المركزية. وقد اتبعوا برامج مرنة ومبتكرة، وعملوا تحت مظلة منظمات أخرى، وعملوا بشكل غير رسمي، كما اعتمدوا

على الاتصالات المشفرة. وقد رأت معظم المنظمات أنه يجب عليها الحفاظ على علاقات مع طرف الحرب الذي يسيطر على المناطق التي تعمل فيها. أما العمل في نفس الوقت في مناطق تحت سيطرة أطراف مختلفة فهو أمر نادر، نظرًا للضغوط لإظهار الولاء إما للقوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع، ومع ذلك يحدث، ولكن بهدوء. ويتمكن الفاعلون المدنيون من القيام بذلك عن طريق تفعيل الشبكات المحلية والحفاظ على قنوات اتصال عاملة مع الأطراف المتحاربة في المناطق التي يعملون فيها لضمان الوصول المستمر إلى المجتمعات المستهدفة. كما يواصل الكثيرون عملهم بسرية بعيداً عن الأنظار أو من خلال فاعلين محليين آخرين. ويظلون ملتزمين تجاه مجتمعاتهم، حتى على حساب المخاطر الشخصية.

أفادت معظم المنظمات أن مكاتبتها قد دُمرت أو نُهبت في وقت مبكر من الحرب. لقد تم نزوح وتشتت فرق العمل، وتم تقييد الوصول إلى العديد من مناطق عملهم – في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع أو تلك تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية على حد سواء - بسبب العنف المستمر أو التهديدات. يعمل الفاعلون المدنيون في جميع أنحاء البلاد في مواجهة قيود كبيرة وخطيرة على عملهم؛ مثل الاستهداف العرقي والقبلي والسياسي؛ والخطر الجسدي. ويعمل الكثير منهم دون حماية أو اعتراف بدورهم أو أجر. وقد حدثت اعتقالات واحتجازات تعسفية، وحتى إعدامات لفاعلين في المجتمع المدني في السودان وفقاً للإفادات.⁶ وهذا يعد انتهاكاً مباشراً لآليات القانون الدولي التي يعد السودان طرفاً فيها، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يحظر التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ٣ المشتركة من اتفاقيات جنيف على أنه يجب معاملة الأشخاص المحتجزين بإنسانية في جميع الظروف، دون أي تمييز مجحف. كما تنص على المحاكمات العادلة، التي تمنح جميع الضمانات القضائية الأساسية. هذه الشروط غائبة في السياق السوداني الحالي للفاعلين المدنيين.

غالبًا ما يعمل الفاعلون المدنيون خارج السودان في حالة من عدم الوضوح القانوني والعمل. وفي الخارج، يواجه الفاعلون المدنيون تحديات مركبة، ومنها: الغموض القانوني حول وضعهم، وصعوبة تسجيل المنظمات لدى الحكومات المضيفة، والوصول المتفاوت إلى فرص التمويل، والقيود على الأنشطة التنظيمية، والانفصال عن الاتصال المباشر بالمجتمعات التي يخدمونها داخل السودان. ولكن يواصل الكثيرون منهم فعل ما بوسعهم لدعم المجتمعات السودانية داخل وخارج السودان، على الرغم من التحديات النفسية، والأمنية، والقانونية، والعملية، والمالية السائدة.

الفاعلون المدنيون في الخارج يريدون العودة إلى السودان إذا تمكنوا من ضمان أمنهم وقدرتهم على القيام بعملهم. أعرب تقريباً جميع السودانيين والسودانيون في الخارج المشاركون في الدراسة عن رغبة قوية في العودة إلى السودان وعن اهتمامهم بالقيام بذلك إذا تم استيفاء شروط معينة لضمان سلامتهم وحماية حقوقهم في المشاركة في الحياة المدنية والمجتمعية. تشمل هذه الشروط وقف إطلاق النار، وإشراك المدنيين في العملية السياسية، وتجريد المجال العام من السلاح، والاستعادة الجزئية للخدمات. لا يتوقع الكثيرون ظروفًا مثالية، ولكن لا يمكنهم العودة بأمان ومواصلة عملهم في السودان وسط التهديدات الحالية. ولكن يمكن لهذه الشروط الدنيا أن ترسي الأساس للعمل من أجل بيئة سياسية وعامة تقدر وتشجع المساهمة المدنية.

⁶ منظمة ريدرس: [مدنيون يُعتقلون تعسفاً في السودان، ويُعذبون على يد الأطراف المتحاربة في حرب خفية ضد الجماعات المهمشة](#)

أظهر الفاعلون المدنيون التزامًا قويًا بالدفاع عن المجال المدني العام في السودان. على الرغم من التحديات العميقة الخاصة بالأمن والتمويل والموارد والقدرات، وقد أظهر الفاعلون المدنيون السودانيون في السودان والمنطقة مرونة وإبداعًا وتفانيًا في رعاية المجتمع ودوره المركزي في الاستجابة لحالة الطوارئ الهائلة في السودان. ويدافع هؤلاء الفاعلون عن المجال المدني الذي يتضاءل بسرعة ويقومون بسد الفجوات الحرجة في تقديم الخدمات، وحشد وحماية المجتمع، وغيرها من مهام. لذلك فإن دورهم أساسي لحاضر السودان ومستقبله.

أهمية الدعم الدولي المستدام والمنسق والمتجنر في القيادة المحلية. أقر جميع المشاركين بأهمية الدعم الدولي، لكن الكثيرين أعربوا عن إحباطهم من طريقة تقديمه حاليًا. وأشار الفاعلون المدنيون إلى قضايا مثل ضعف التنسيق، والاستجابات المجزأة وقصيرة الأجل، والموارد المحدودة، وإجراءات التمويل الصارمة، والتركيز المفرط على الإغاثة في حالات الطوارئ على حساب الاحتياجات طويلة الأجل مثل حماية الفئات الأكثر ضعفًا، وإصلاح الحكم، وبناء السلام، والتعليم، وسبل العيش المستدامة، وقدرة المجتمع على التكيف والصمود. وشددوا على أنه لكي تكون المساعدات الدولية فعالة، ينبغي أن تكون طويلة الأجل، ويمكن التنبؤ بها، وأن تكون منسقة بشكل أفضل، وأن تعتمد بشكل أساسي على وجهات النظر والأولويات المحلية. ينبغي أن تأخذ الحلول المفروضة من الخارج في الاعتبار التجارب المعيشة، وأن تعمل على الحد من آثارها، بما يُمكن الفاعلين المحليين من ممارسة دورهم في صنع القرار، وبناء الشرعية، وتحقيق نتائج مستدامة.

المسار المزدوج ضروري لتحقيق تأثير دائم في السودان. اتفق المشاركون والمشاركات بشكل كبير على أن المساعدات الإنسانية تظل ضرورية لبقاء الفئات الضعيفة على قيد الحياة في المدى القريب، لكنها وحدها لا تكفي لإرساء السلام المستدام في البلاد. ومن دون استثمارات متزامنة في المجتمع المدني، والمبادرات المجتمعية، وبُنى تحتية قائمة على الحقوق طويلة الأمد، فإن الجهود الإنسانية قد تنجح فقط في معالجة الأعراض دون التطرق إلى الأسباب الجذرية. لذلك، يُوصى باتباع هذا المسار المزدوج عبر تلبية الاحتياجات العاجلة وبناء صمود المجتمع وقدرته على التكيف في الوقت نفسه باعتباره الطريق الأكثر فاعلية نحو مستقبل عادل ومستقر.

التوصيات الرئيسية

قدم الفاعلون المدنيون توصيات تهدف إلى تحسين استجابة ومصادقية وأثر الانخراط مع الشركاء الدوليين، والأطراف المعنية السودانية، والسكان المتأثرين. وتشمل هذه التوصيات ضمان المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني في العمليات السياسية وعمليات السلام، وتوفير تمويل مرن ومتعدد السنوات يصل إلى المنظمات الصغيرة والمحلية، وتعزيز آليات الحماية، ودعم الصحة النفسية والقدرة على الصمود، إلى جانب ضرورة تغيير نهج المانحين نحو نماذج أكثر تشاركية وتقودها الأطراف المحلية. ودون مثل هذه الإجراءات الموجهة والمستدامة، يظل خطر الانهيار الكامل للمجال المدني في السودان عاليًا. ومع ذلك، فمع الاستثمار الصحيح، يمكن للمجتمع المدني السوداني أن يواصل لعب دور محوري في الإغاثة الإنسانية، والتعافي، والسعي طويل الأجل لمستقبل سلمي وديمقراطي.

هذه التوصيات مفصلة بشكل أكبر في التقرير:

- **إشراك وحماية الفاعلين المدنيين.** ينبغي ضمان المشاركة الفعالة وغير الحزبية للمدنيين - وخاصة النساء والشباب والنازحين وضحايا النزاع - في جميع العمليات السياسية وعمليات السلام. وينبغي تعزيز آليات الحماية لتمكين الفاعلين المدنيين من العمل بأمان دون خوف من الاستهداف أو العنف. كما يجب أن يكون إشراك المدنيين شرطاً غير قابل للتفاوض في أي عملية مفاوضات.
- **الوضع في الاعتبار توفير تمويل مرن ومستدام.** ينبغي معالجة وسد فجوات التمويل الحرجة من خلال دعم يمكن الاعتماد عليه يكون متعدد السنوات ويركز على المنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمنظمات المحلية وغير الرسمية، والمنظمات السودانية في الخارج. كما ينبغي أن يكون التمويل قابلاً للتكيف للسماح بالاستجابة السريعة لديناميكيات الصراع المتغيرة وتغطية التكاليف التشغيلية الأساسية.
- **تبني نهج مزدوج يجمع بين الإغاثة الفورية والتعافي على المدى الطويل.** الجمع بين الإغاثة الإنسانية الطارئة والاستثمار في الحوكمة وحقوق الإنسان وبناء السلام، واستعادة الخدمات الأساسية والبنية التحتية (الصحة، والتعليم، والمياه، والأنظمة الاقتصادية) من أجل تعزيز الكرامة، والحد من الاعتماد على المعونات، ودعم التعافي المستدام.
- **المشاركة في إنشاء وتوسيع بناء القدرات.** التعاون مع الفاعلين المحليين لتصميم التدريب على الدعم النفسي الاجتماعي، والأمن، والإدارة المالية، والتوثيق، والتنسيق. توسيع نطاق الوصول ليشمل المستفيدين غير التقليديين بما في ذلك المبادرات والشبكات الناشئة والإقليمية وغير الرسمية التي يقودها الشباب والنساء.
- **الاستجابة لاحتياجات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.** ينبغي إدماج الدعم النفسي الاجتماعي المناسب لثقافة المجتمع السوداني في جميع البرامج للحد من الإرهاق الشديد بين الفاعلين المدنيين والعاملين في الصفوف الأمامية، وضمان استدامة عمل المنظمات.
- **التحول إلى أساليب من القاعدة إلى القمة يقودها المجتمع المحلي.** ينبغي أن تستند استراتيجيات المانحين إلى تقييمات الاحتياجات المحلي، مع تقليل الحواجز الإجرائية، وإشراك وسطاء محليين موثوق بهم، وإجراء مسح شامل للمجتمع المدني لدعم المجموعات المتنوعة والمحلية ذات الثقة المجتمعية. كما ينبغي توزيع منح صغيرة لتعزيز الشمولية وتكافؤ الفرص.
- **تبسيط تنسيق المانحين والمساءلة.** ينبغي تبسيط إجراءات المنح، وتحسين التنسيق بين المانحين الدوليين، واعتماد نماذج تمويل مرنة - مثل منظمات باكت (Pact)، والصندوق الوطني للديمقراطية (National Endowment for Democracy)، وصندوق تنمية المرأة الأفريقية، وماما كاش (Mama Cash) - كما ينبغي أن يتم تطلب التخطيط المشترك مع الشركاء المحليين وتصميم آليات المتابعة بشكل مشترك بما يعزز الشفافية ويكرّس دور الفاعلين المحليين في قيادة العمل وتنفيذه.
- **رأب الصدع ودعم بناء التحالفات.** ينبغي تسهيل حوار شامل بين المجموعات المدنية المتنوعة للحد من الانقسام، وتعزيز الوحدة، وبناء أجندة حد أدنى مشتركة للسلام والمرحلة الانتقالية. كما ينبغي رفع مكانة منظمات المجتمع المدني القاعدية كشركاء متكافئين، والاستفادة من معرفتهم المحلية الواسعة.

مركز كارتر في السودان

لعب مركز كارتر دورًا مستمرًا في دعم بناء السلام في السودان منذ عام ١٩٨٩. وقد ساهم المركز في الجهود المبذولة لإنهاء الحرب الأهلية السودانية الثانية، وراقب الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٠ والاستفتاء على تقرير المصير في جنوب السودان عام ٢٠١١، وقدم دعمًا لجهود حل النزاعات على المستوى المحلي، وساعد في التوسط في عدد من الاتفاقيات الدولية المهمة. ومن أبرز إنجازاته اتفاقية وقف إطلاق النار للقضاء على داء التنينات (داء الدودة الغينية) عام ١٩٩٥، والذي مكّن العاملين في المجال الصحي من الوصول إلى مناطق النزاع التي كان يتعذر الوصول إليها سابقًا، واتفاق نيروبي لعام ١٩٩٩، الذي أعاد العلاقات الدبلوماسية بين السودان وأوغندا، وألزم البلدين بوقف دعم الجماعات المتمردة العابرة للحدود.

استنادًا إلى هذا الالتزام طويل الأمد، يظل مركز كارتر ملتزمًا بالعمل جنبًا إلى جنب مع المجتمعات السودانية وجميع الأطراف المعنية من أجل تعزيز السلام، وحماية حقوق الإنسان، ودعم الحوكمة الشاملة. لقد أدى اندلاع الحرب في عام ٢٠٢٣ إلى تقويض عميق للمجال المدني وقدرة الفاعلين المحليين على العمل والتواصل والتعبئة. ولم يتم حتى الآن دراسة هذه التحولات بشكل منهجي. يهدف هذا التقرير إلى سد هذه الفجوة من خلال توثيق كيف يتكيف الفاعلون المدنيون مع بيئة متغيرة باستمرار، وتقييم الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يقدم دعمًا فعالًا للاستجابات السودانية في ظل النزاع. وبناءً عليه، يضع التقرير الأهداف التالية:

- **إعلاء الأصوات السودانية:** لنقل تجارب وألويات وتوصيات الفاعلات والفاعلين المدنيين السودانيين إلى الأطراف المعنية الدولية، بما يعزز استجابات أكثر تماسكًا وشمولًا وحساسية للنزاع، تنطلق من الواقع المحلي وتستجيب له.
- **تسليط الضوء على احتياجات الفاعلين المحليين:** للتأكيد على قيمة وضرورة دعم الفاعلين المدنيين السودانيين في صميم كل عمل إنساني أو تنموي أو في مجال بناء السلام.
- **توثيق تأثير الفاعلين المدنيين والتحديات الجوهرية التي تهدد استمرار عملهم:** لتوثيق الأدوار المحورية للفاعلين المدنيين في ظل الصراع، والتحديات الكبيرة التي يواجهونها، بما في ذلك التهديدات والنزوح ومحدودية الموارد، إلى جانب استراتيجياتهم والدروس المستفادة في التكيف والاستمرار.
- **المساهمة في تشكيل استجابة دولية فعالة ودعم جهود مسؤولة ومراعية للسياق:** وذلك لتقديم رؤى مبنية على الأدلة ومواكبة للتطورات لمساعدة الجهات الدولية المنخرطة في الاستجابة للأزمة السودانية، مع التركيز على استجابات يقودها أو يحددها الفاعلون المحليون، بما يعزز المساءلة ويضمن توافق التحركات الدولية مع الأولويات والاحتياجات التي يقودها أو يحددها المجتمع السوداني.

هذا التقرير هو الأول في سلسلة من أربعة تقارير تركز على الفاعلين المدنيين السودانيين. سيبني تقرير مركز كارتر الثاني على هذا الأساس من خلال التحول إلى المستقبل ودراسة كيف يمكن للفاعلين المدنيين السودانيين إعادة تنظيم أنفسهم ولعب دور في دعم جهود الحوكمة المحلية وتشكيل مسار الحياة المدنية في السودان. وتهدف هذه السلسلة من التقارير إلى تقديم محتوى عملي يدعم تجديد انخراط المجتمع الدولي في المشهد المدني السوداني، وهو مشهد لا يزال صامدًا رغم غياب السلام.

الخلفية والسياق

لقد مر أكثر من عامين على اندلاع الحرب في السودان في أبريل ٢٠٢٣ بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والمجموعات المتحالفة مع كلٍ منهما. وبحسب الأمم المتحدة، فإن ما يقارب ١٣ مليون شخص قد نزحوا من مناطقهم، من بينهم نحو ٤ ملايين فرّوا إلى دول الجوار، بما في ذلك مصر، وجنوب السودان، وتشاد، وليبيا، وإثيوبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأوغندا.⁷ وقد دمرت هذه الحرب حياة الملايين وأتت على ما تبقى من بنى تحتية هشة. أما ديناميكياتها، التي تشمل التعبئة القبلية واستهداف مجتمعات بأكملها، فقد مزّقت النسيج الاجتماعي للسودان بشكل عميق. وتفاقم هذا الواقع بفعل انعدام الأمن الغذائي، وانتشار الأمراض والأوبئة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي ضد النساء والفتيات كسلاح حرب، إضافة إلى الانتشار غير المنضبط للسلاح وعسكرة الحياة العامة، ما جعل من هذه الأزمة الإنسانية، بحسب اللجنة الدولية للإنقاذ، أكبر أزمة يتم تسجيلها الإطلاق.⁹⁸

يحمي القانون الدولي العام الحياة المدنية ويضمن حق المواطنين في المشاركة في الشؤون المدنية لبلدهم. كما يكفل الحريات الأساسية، ويوفر الحماية للفاعلين المدنيين من الأذى، ويُسكّل إطارًا للمساءلة عن الجرائم الجسيمة بموجب القانون الدولي.¹⁰ ووفقًا للقانون الدولي الإنساني، يتعيّن على أطراف النزاع التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وحماية البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمنازل.¹¹ كما تلزم الدول بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية.¹² أما القانون الدولي لحقوق الإنسان، فيكفل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي¹³، ويحمي من الاعتقالات التعسفية والترحيل والقمع والنزوح القسري.¹⁴ وتبقى هذه الحماية سارية المفعول حتى في أوقات النزاعات المسلحة، ولا يجوز تقييدها إلا في ظروف استثنائية ومحددة.¹⁵

على الرغم من البيئة غير المواتية، يظل الفاعلون المدنيون السودانيون مصدرًا حيويًا للصمود والإغاثة والأمل لسكان أنفكهم الحرب. وفي ظل غياب الدولة وانهيار مؤسساتها، اضطلع هؤلاء الفاعلون بدور أساسي، ولكنه لا يحظى بالتقدير الكافي. فقد قدّموا المساعدات، ونظّموا عمليات الإجلاء، ووثّقوا الانتهاكات، ووفّروا الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية. وبحكم قربهم من المعاناة اليومية، كانوا من بين أكثر الأصوات إلحاحًا في المطالبة بالسلام ووقف الحرب فورًا، رغم افتقار معظمهم للمنصات المؤثرة أو النفوذ السياسي اللازم للتأثير في سياق يهيمن عليه الفاعلون المسلحون بالكامل.

⁷ انظر: [علمان من الحرب في السودان: مزيج فتاك من النزوح الهائل وتضاؤل المساعدات الإغاثية](#)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

⁸ لمزيد من التفاصيل حول مدى العنف الجنسي في الحرب بالسودان، انظر: ["لقد اغتصبونا جميعًا": العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في السودان](#) | منظمة العفو الدولية بالولايات المتحدة

⁹ انظر "قصص من السودان: أكبر أزمة إنسانية على الإطلاق" | لجنة الإنقاذ الدولية.

¹⁰ نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨)، المواد ٨-٥.

¹¹ اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، المادة المشتركة ٣؛ البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، المواد ٤٨ و ٥١ و ٥٢؛ البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧، المادتان ١٣ و ١٤.

¹² اتفاقيات جنيف، المادة المشتركة ٣؛ البروتوكول الإضافي الثاني، المادة ١٨(٢). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، المواد ١٩ (حرية التعبير)، ٢١ (الاجتماع السلمي)، و ٢٢ (حرية تكوين الجمعيات).

¹³ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، المواد ١٩ (حرية التعبير)، ٢١ (حرية الاجتماع السلمي)، و ٢٢ (حرية تكوين الجمعيات).

¹⁴ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد ٩ (الحرية من الاعتقال التعسفي)، ١٢ (حرية التنقل)، و ٧ (الحرية من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة)؛ المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، المبادئ من ٦ إلى ٩.

¹⁵ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٤ (القيود المسموح بها في حالات الطوارئ)؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم ٢٩: حالات الطوارئ (المادة ٤)، ٢٠٠١.

لم يرَ أيُّ من المشاركين في المشاورات في هذه الدراسة نهايةً وشيكة للحرب؛ بل إنَّ بعض منهم تَوَقَّع استمرار النزاع لعشر إلى خمس عشرة سنة، وهو احتمال يندُر بالخطر.

وقد تجاوز هذا الدور الحيوي في دعم المجتمع حدود السودان، حيث فرَّ قرابة ٤ ملايين سوداني إلى دول الجوار. ويعيد الفاعلون المدنيون السودانيون ضبط أنشطتهم لتلبية الاحتياجات المستجدة رغم القيود المفروضة في بعض البيئات المضيفة والغموض القانوني الذي يكتنف طبيعة عملهم في الوقت الراهن. ويعتمد كثيرون منهم على شبكات غير رسمية، والتزامهم الشخصي، وموارد محدودة لدعم المجتمعات السودانية النازحة في هذه الدول، إلى جانب دعم الجهود القاعدية داخل السودان.

رغم التحديات القاسية، لا يزال العديد من الفاعلين المدنيين يسعون إلى تعزيز الحكم المدني التشاركي والمساءلة عن الانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع. ولا تُعد تحركاتهم مجرد استجابات للبقاء، بل تعبيرًا عن مقاومة وعزيمة راسخة لتحقيق تطلعاتهم في بناء دولة مدنية ديمقراطية، كما عبّر عن ذلك شعار ثورة ٢٠١٨: حرية، سلام، وعدالة. يتناول هذا التقرير بالتفصيل تلك التحديات والكيفية التي تكيف بها الفاعلون المدنيون مع هذا السياق المقيّد بشكل متزايد.

المنهجية

أجرى فريق البعثة الدولية للخبراء التابع لمركز كارتر مقابلات فردية وجماعية مع طيف واسع من الفاعلين المدنيين السودانيين وأعضاء من منظمات مختلفة تمثّل تنوع السودان. وهدفت هذه المقابلات إلى فهم أعمق للتحديات التي يواجهونها بسبب الحرب، وكيفية تكيفهم معها، ونوع الدعم المطلوب لاستمرار عملهم وتوسيعه، ووجهات نظرهم حول الفاعلين والمانحين الدوليين.

يعتمد هذا التقرير على مقابلات جماعية وفردية أجراها فريق خبراء مكوّن من ستة أعضاء من خلفيات متنوعة ينتمون إلى ست دول مختلفة، عملوا ضمن فرق تتألف من فردين أو أكثر. وقد شمل البحث ١٤ ولاية من أصل ١٨ ولاية في السودان، بالإضافة إلى خمس دول في الإقليم هي أوغندا وكينيا وإثيوبيا ومصر وتشاد، وهي دول تستضيف مجتمعةً ملايين السودانيين الذين أجبروا على النزوح.

في المجلد، أُجريت مقابلات مع ٦٥ من الفاعلات والفاعلين المدنيين من منظمات المجتمع المدني والمجموعات المجتمعية والمبادرات التطوعية، إلى جانب ١٧ آخرين شاركوا في جلستي نقاش مجموعات تم تنظيمهما حضورياً في كل من مصر وأوغندا. امتدت الجلسات ما بين ساعتين وساعتين ونصف. مثّل المشاركون في هذه اللقاءات طيفاً واسعاً من المجتمع المدني السوداني، من بينهم قيادات شبابية ونسائية، وعاملون في المجال الإنساني، وعاملون على المستوى القاعدية، وبناء سلام، وعاملون في مجال الصحة، ومدافعون عن حقوق الإنسان، وممثلون عن منظمات رسمية وشبكات تطوعية غير رسمية. ويعمل هؤلاء في مجالات متعددة تشمل التوعية المدنية، والمساواة الجندرية، والمناصرة الرقمية، والحوكمة، والعدالة الانتقالية، والاستجابة الطارئة. أما المشاركون المقيمون في دول المهجر، فقد شملوا أفراداً ينحدرون من جميع ولايات السودان الثماني عشرة.

تم إجراء معظم المقابلات الفردية وجهاً لوجه؛ ومع ذلك، أُجريت ٢٠ مقابلة افتراضية مع مشاركون في السودان وإثيوبيا. أُجريت المقابلات باللغتين العربية والإنجليزية، وامتدت كل منها في المتوسط لمدة ساعتين. في جميع الحالات، قام أحد موظفي مركز كارتر بإدارة الحوار، بينما تولى موظف آخر تدوين الملاحظات. اتبعت المقابلات دليلاً شبه منظم، وقدم جميع المشاركون موافقة شفوية مسبقة. وتم تسجيل بعض المقابلات بعد أخذ الإذن بذلك، وذلك بهدف دعم عملية تحليل البيانات واستخلاصها. وقد تولى أحد موظفي المركز عملية تفريغ التسجيلات الصوتية، حفاظاً على السرية. لم يتم تسجيل أو نشر أسماء المشاركين.

تطُرقت المقابلات إلى تأثير الحرب على المجتمع المدني السوداني والعمل المدني، وكيف قام الفاعلون بتكييف مهامهم، وأساليب عملهم، واستراتيجياتهم، إضافةً إلى التحديات القانونية والسياسية والعملية التي يواجهونها. وقد شارك المشاركون رؤاهم بشأن التمويل، والشراكات، واحتياجات الموارد، وديناميكيات الانتقال إلى مواقع جديدة، ودورهم المتوقع في السودان ما بعد الصراع، بما في ذلك أولويات العدالة والمساءلة والحكم.

غطّت مناقشات المجموعات البؤرية مواضيع مشابهة، لكنها ركزت على وجهات النظر الجماعية. وشملت النقاشات المخاطر الأمنية (مثل التهديدات الجسدية، والقيود القانونية، والثغرات ونقاط الضعف الرقمية)، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، واستراتيجيات التكيف، واحتياجات بناء القدرات، ودور المجتمع المدني في جهود التعافي والحكم في المستقبل.

ويُقصَد بـ "الفاعلين المدنيين" الأفراد والمبادرات والمنظمات المنخرطة في العمل ذي المنفعة العامة خارج إطار المؤسسات المسلحة أو العسكرية أو التابعة للدولة. ويشمل ذلك منظمات المجتمع المدني، وشبكات المتطوعين، ومبادرات الشباب والنساء، والنقابات المهنية، والمجموعات المجتمعية، والعاملين في المجال الإعلامي، ومقدمي الدعم القانوني، والكيانات القاعدية التي تخدم السكان المدنيين أو تحميهم، مثل غرف الطوارئ ومجموعات الدعم المتبادل. وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية تُعد جزءاً من المشهد المدني الأوسع، إلا أن هذا التقرير يركّز على الفاعلين المدنيين غير المنتمين لأحزاب، مع التركيز بشكل خاص على العمل الإنساني، والمناصرة، والحوكمة، وحقوق الإنسان، والعمل الذي يخدم المجتمع.

بينما يستخدم هذا التقرير مصطلح "الشتات" فإننا ندرك أن العديد من السودانيين الذين غادروا البلاد لم يفعلوا ذلك طوعاً، كما أنهم لا يعتبرون أنفسهم مستقرين بشكل دائم في أماكن وجودهم الحالية. فهم يعيشون في وضعٍ يتأرجح بين النزوح وما يتصوره البعض كمنفى — غالباً في دول مجاورة، في حالة من الترقب، متمسكين بأمل العودة إلى الوطن. واستخدمنا لمصطلح "الشتات" يعكس هذا الواقع المتغير وغير المستقر، وليس هجرة مستقرة أو طوعية.

السياق للفاعلين المدنيين في زمن الحرب

لقد قلبت الحرب الأهلية في السودان كل جانب من جوانب الحياة المدنية رأساً على عقب. وواجه المشاركون تعليقاً مفاجئاً للبرامج، وتدمير المكاتب، ونهب الإمدادات والمعدات، وتفكيك الفرق التي غالباً ما لا توجد طريقة لإعادة الاتصال بها.

بسهولة، والنزوح المفاجئ. كما انحسرت الاتصالات بشكل عام في صورة رسائل غير منتظمة عندما يسمح الوضع الأمني أو تتوفر الشبكة، وأصبح التخطيط شبه مستحيل.

بحسب ما أفاد به المشاركون، فإن التهديدات الأمنية قد تصاعدت بشكل ملحوظ خلال فترة الحرب. وأصبحت الأنشطة العامة غير ممكنة، ما أجبر العديد من الفاعلين المدنيين على العمل بسرية أو تعليق أنشطتهم بالكامل. حتى في المناطق التي تُعد أكثر هدوءًا نسبيًا داخل السودان، وغالبًا ما يُقابل تنفيذ الأنشطة بشكل علني بالريبة من قبل السلطات المحلية. أما في دول التي نزح إليها الفاعلون المدنيون، فقد أفادوا باستمرار مخاوفهم من المراقبة الرقمية والمضايقات الإلكترونية من قبل جهات مرتبطة بأطراف النزاع. كما تفرض الدول المضيفة قيودًا رسمية وغير رسمية، ما يدفع العديد منهم إلى ممارسة الرقابة الذاتية أو الانسحاب من مبادرات المناصرة العلنية. وقد أشار بعض الفاعلين المدنيين إلى أن الاستقطاب بين طرفي النزاع بات أمرًا شائعًا. ففي بعض الحالات، يُعد "اختيار أحد الأطراف" قرارًا عمليًا وغير سياسي لتسهيل الوصول إلى المتضررين والاستمرار في تقديم الخدمات. وفي حالات أخرى، يعكس هذا الخيار قناعات شخصية قوية تجاه تاريخ السودان ومستقبله.

على الرغم من هذه البيئة شديدة التقلب، يظل الفاعلون المدنيون أساسيين في الاستجابة الإنسانية، لا سيما في غياب أي استجابة مجدية من الأطراف المتحاربة، التي تم اتهام كليهما باستخدام الغذاء والمساعدات كسلاح حرب.¹⁶ في العديد من المناطق، أفاد الفاعلون المدنيون أنهم الوحيدون الذين ينسقون ويقدمون المساعدات، ويدافعون عن حماية المدنيين، ويحافظون على الاتصال مع المجتمعات المتضررة. ومعظمهم يعملون تحت ضغط هائل، دون تمويل أو حماية أو حتى رواتب تغطي احتياجاتهم الأساسية. وقد أفاد معظم المشاركين بشعورهم بالإرهاق النفسي، بما في ذلك الإنهاك، والقلق، والاكتئاب، وذكر البعض شعورهم بـ"ذنب النجاة". ويكون هذا العبء النفسي أكثر حدة في أوساط من هم خارج السودان، حيث تتفاقم المعاناة بسبب الانفصال عن العائلة، واستمرار الصدمات، وحالة عدم اليقين الطويلة التي يعيشونها.

تمكنت بعض منظمات المجتمع المدني من الانتقال إلى مناطق أكثر أمنًا نسبيًا داخل السودان أو خارجه؛ ووفقًا لنشطاء، فقد أتيح ذلك بفضل توفر الموارد المالية أو العلاقات الشخصية، وهي امتيازات لا تتوفر لمعظم المجموعات. وقد استأنف العديد من الفاعلين المدنيين أعمالًا محدودة، رغم القيود القانونية والمالية واللوجستية، مما يعكس التأثير غير المتكافئ للحرب على النظام المدني في السودان.

أثبتت البنية التحتية المدنية قدرتها على التكيف

لثلاثين عامًا في ظل حكم حزب المؤتمر الوطني وعمر البشير، تعرض المجتمع المدني والفاعلون المدنيون في السودان للمضايقة، والقمع، والإضعاف. وفي أعقاب ثورة ٢٠١٨، وخاصة خلال الفترة الانتقالية التي استمرت لعامين من أغسطس ٢٠١٩ وحتى انقلاب أكتوبر ٢٠٢١، حقق الفاعلون المدنيون مكاسب كبيرة، حيث استعادوا المجال المدني، وشكّلوا الخطاب السياسي، وطالبوا بالمساءلة، وقادوا الإصلاحات القانونية والاجتماعية. وعلى الرغم من انقسات المجتمع المدني ونقص التمويل، ونقاط الضعف، بما في ذلك استمرار القمع من قبل الدولة، اتسمت هذه الحقبة القصيرة من انتقال السودان بالتنوع واللامركزية والمشاركة السياسية القوية.

¹⁶ هيومن رايتس ووتش. (٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤). المجاعة تنتشر في السودان في ظل تعمّد أطراف النزاع عرقلة وصول المساعدات؛ الجزيرة. (١٦ يونيو ٢٠٢٣). مع اشتداد الحرب في السودان، اتهامات متبادلة بنهب وتحويل وجهة المساعدات؛ إل بابيس الإسبانية. (١٥ أبريل ٢٠٢٤). أطراف النزاع في السودان يستخدمون المساعدات الإنسانية كسلاح في الحرب.

تسببت الحرب في انتكاسة للعديد من المكاسب التي تحققت سابقاً، لكنها في الوقت ذاته حفّزت قدرات وهياكل وآليات تنسيق جديدة، مع تكثيف الفاعلين المدنيين واستجابتهم للسياق المتغير في السودان. ورغم إشارة المشاركين إلى الانقسام والتهديدات والنزوح، وحديثهم عن خسائر شخصية ومجتمعية لا يمكن تصورها، فقد عبّروا أيضاً عن إصرارهم وأملهم في التعافي ورتق النسيج الاجتماعي والبنى الأساسية في وطنهم.

في ظل غياب منظمات المجتمع المدني الرسمية الكافية والفعالة، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع أو مناطق الهامش في السودان، وصف العديد من المشاركين بروز هياكل مدنية غير رسمية بوصفها منصات حيوية للتنظيم والدعم والبقاء. شملت هذه الهياكل آليات الدعم المجتمعي، وشبكات المساعدة المتبادلة، والأهم من ذلك غرف الطوارئ، التي أدت فعلياً دور المنصات المدنية في المناطق التي تكون المؤسسات الرسمية فيها غائبة أو ضعيفة أو غير قابلة للوصول. وغالباً ما يدير هذه الهياكل غير الرسمية متطوعون شباب، وتُنسق جهودهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو العلاقات الشخصية. وأشار المشاركون مراراً إلى صعود هذه الآليات المؤقتة كجزء من المشهد المدني الجديد في السودان، الذي يتسم بمرونة وعدم مركزية واعتماد على الاستجابة المجتمعية للأزمات للبقاء على قيد الحياة، أكثر من اعتماده على التسجيل الرسمي أو البرامج المدنية المنظمة.

أشار المشاركون في السودان وفي الشتات كذلك إلى حالة من التفتت والانقسام الحاد في المشهد المدني. وغالباً ما أُشير إلى صعوبات التنسيق الناتجة عن النزوح ومخاطر الأمن وانقطاع الكهرباء والاتصالات، إضافة إلى الاستقطاب السياسي والعنقي والقبلي، كعوامل رئيسية ساهمت في هذا الانقسام. وقد أثر تعطل وسائل الاتصال والنقل بشكل كبير على الشبكات المدنية القليلة التي كانت تنسق فيما بينها عبر المدن والولايات. ونتيجة لذلك، أصبح النشاط المدني أكثر انعزاً وانقساماً على أسس جغرافية ولغوية وعرقية واجتماعية. وذكر عدد من المشاركين أن هذا الواقع سيؤثر على التنسيق والتماسك بين الجهود المدنية في السودان على المدى البعيد.

التحديات التي تواجه العمل المدني في السودان والشتات

لم تؤدّ الحرب إلى تعطيل المجتمع المدني في السودان فحسب، بل أعادت تشكيل المشهد المدني بشكل جذري. فالجهات الفاعلة التي ما تزال تعمل، سواء داخل السودان أو في دول الجوار، تعمل اليوم في بيئة مختلفة تماماً عما كانت عليه قبل اندلاع الحرب. واستمرارهم في هذا العمل يعكس قدرًا عميقاً من المرونة والالتزام، لكنه يكشف في الوقت نفسه هشاشة الحياة المدنية في مواجهة العنف المستمر وانهيار المؤسسات.

أفاد الفاعلون المدنيون الذين أُجريت معهم المقابلات من أجل هذا التقرير — سواء الذين ما زالوا يعملون داخل السودان أو من الخارج — بأنّ المشهد المدني بات أكثر صعوبةً وتضييقاً ومخاطرة. وعلى الرغم من وجود تحديات مشتركة مثل محدودية الموارد، والقيود القانونية، والمخاطر الشخصية، فإنّ ظروفًا أخرى — كالعقبات القانونية والعملية واللوجستية والأمنية — تختلف من منطقة إلى أخرى.

بحسب معظم المشاركين الذين يعملون داخل السودان، فإنّ بيئة العمل في البلاد ليست مقيّدة فحسب، بل مهدّدة. فقد أشار معظمهم إلى أنّ القتال المستمر، وانهيار سيادة القانون وما يرتبط به من ضمانات، وتفتت السلطة، والانتشار الواسع

للمظاهر العسكرية، تُعدّ من أبرز التحديات التي فاقمت المخاطر اليومية التي يواجهها الفاعلون المدنيون في مختلف أنحاء السودان.

في الوقت نفسه، لا يزال الفضاء المدني منقسمًا بشدة — على أسس أيديولوجية وجغرافية واستراتيجية، فضلًا عن تفاوت كبير في الوصول إلى الموارد — مما يؤثر سلبيًا على التنسيق والثقة بين الفاعلين. ومع ذلك، عبّر العديد من الفاعلين عن أهداف مشتركة والتزام قوي بخدمة مجتمعاتهم، مما يشير إلى وجود إمكانات حقيقية لتعزيز التماسك والتعاون.

انعدام الأمن، والقيود، والمخاطر التشغيلية

أفاد الفاعلون المدنيون داخل السودان بأنهم يعملون في بيئة عدائية ومتقلبة ولا يمكن التنبؤ بها. وقد كانت السلامة الشخصية أكثر ما يثير قلقهم، حيث وصف من تمّت محاورتهم تعرّضهم لتهديدات ومراقبة واعتقالات تعسفية، بل وفي بعض الحالات للاحتجاز والاختطاف. كما روى بعضهم مقتل زملاء لهم على يد جماعات مسلحة اتخذت قرارات سريعة بشأن ولائتهم. وقد اعتُبر هذا الخطر أكثر حدة بالنسبة لأولئك المنخرطين في أعمال تُعدّ سياسية أو حساسة، لا سيما المناصرة في مجالات حقوق الإنسان وبناء السلام. إلا أن الخطر امتد أيضًا ليشمل الفاعلين في مجال الإغاثة الإنسانية والاستجابة الطارئة، بسبب الاستخدام الواسع للمساعدات الغذائية كسلاح في النزاع.

تمّ ذكر كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع كمصادر للضغط على الفاعلين المدنيين، وإن كانت أشكال السيطرة والانتهاكات المبلغ عنها تختلف حسب المنطقة. ففي المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية، أفاد فاعلون مدنيون بتعرّضهم لاتهامات بالتعاون مع قوات معارضة، ولمضايقات من قبل الأجهزة الأمنية، أو بإجبارهم على تنفيذ بعض أنشطتهم فقط بحضور ممثلين عن مفوضية العون الإنساني أو أجهزة الأمن والمخابرات. أما في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، فقد طُلب من الفاعلين المدنيين الحصول على إذن من كيانات جديدة أنشئت لهذا الغرض، مثل "الوكالة السودانية للإغاثة والعمليات الإنسانية" التي بدأت، منذ أغسطس ٢٠٢٣، بتنظيم العمل الإنساني والمدني في المناطق الخاضعة لسيطرة الدعم السريع. وغالبًا ما أدّى عدم الالتزام بهذه التعليمات إلى فرض قيود على الأنشطة أو إلى إيقافها بالكامل. أما ممثلو المنظمات غير المسجلة، فأشاروا إلى استمرارهم في العمل رغم ما يواجهونه من صعوبات. وبالنسبة لجميع أطراف الصراع، غالبًا ما يتم تفسير الحيادية على أنها موقف سياسي غير مرغوب فيه أو عدائي من وجهة نظر هذه الأطراف، مما ساهم في استقطاب عدد كبير من المنظمات المدنية، سواء بدافع القناعة أو بسبب الضرورة العملية.

العقبات القانونية والإدارية

أفاد المشاركون بوجود تأخيرات طويلة وإجراءات ومتطلبات معقدة وغير متسقة للحصول على تصاريح للعمل، حتى في الأنشطة الإنسانية المنقذة للحياة. وأشاروا إلى أن منظماتهم غالبًا ما تخضع لمتطلبات متداخلة أو متناقضة من قبل استخبارات القوات المسلحة السودانية أو مفوضية العون الإنساني أو جهات أمنية محلية أخرى. وفي بعض الحالات، طُلب من المجموعات المدنية تعديل هيكلها القيادي أو التنظيمي ليتماشى مع توقعات متغيرة، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية. كما أن تفاوت اللوائح من منطقة لأخرى في المناطق الخاضعة لسيطرة

الجيش أو الدعم السريع جعل مسألة الامتثال أكثر صعوبة، وأسهم في خلق حالة من عدم اليقين، وزيادة المخاطر التشغيلية، وتقييد الوصول إلى المجتمعات المحتاجة.

أفاد العديد من المشاركين بأن مفوضية العون الإنساني والوكالة السودانية للإغاثة والعمليات الإنسانية أو الجهات المسلحة تطلب حضور ممثل من السلطات أو عناصر من الأمن أثناء تنفيذ أنشطتهم، مثل توزيع المساعدات، أو ورش العمل، أو جلسات التشاور والحوار المجتمعي. وعلى الرغم من تقديم هذا الشرط كإجراء تنظيمي أو احترازي، أشار المشاركون إلى أنه يُمارَس فعليًا كأداة رقابة وترهيب. وفي بعض الحالات، قالوا إن هذا الحضور الرسمي أدى إلى إحجام المستفيدين عن الحضور أو المشاركة بحرية. واعتبره آخرون محاولة للسيطرة على الرسائل الموجهة للمجتمع، وقمع أي انتقاد محتمل، أو إجبار الفاعلين المدنيين على تبني الرواية الرسمية. وأدى تكرار هذا النوع من الرقابة إلى اضطراب بعض المجموعات إلى إلغاء أنشطتها أو تنفيذها دون الحصول على تصريح رسمي لتفادي لفت الانتباه أو التعرض للتضييق غير المرغوب فيهما.

لقد عطّلت الحرب تفاعل المانحين وقيدت بشدة تدفق التمويل إلى الفاعلين المدنيين المحليين. كما حدّ التضخم، وتدهور العملة، وانهيار النظام المصرفي الرسمي في السودان من القدرة على الوصول إلى الأموال المتاحة. وقد أفاد المشاركون في المقابلات باعتماد كبير على تطبيق بنك الخرطوم للموبايل (بنكك) لتحويل واستلام الأموال. وأمام هذه التحديات، اضطرت بعض المجموعات المدنية إلى تمرير الموارد من خلال الحسابات الشخصية لضمان استمرار الحد الأدنى من أنشطتها.

الاستقطاب والانقسام

لقد عمّقت الحرب الانقسامات الموجودة أصلاً داخل المجتمع السوداني وداخل مجال العمل المدني نفسه. وبحسب الغالبية الساحقة من المشاركين، فإن الاستقطاب الإثني والقبلي والاجتماعي والجهوي والأيدولوجي يُقوّض الثقة والتعاون بين المجموعات. فقد انحاز بعض الفاعلين، رسمياً أو ضمناً، إلى أحد طرفي النزاع، بينما وُجّهت اتهامات إلى مجموعات أخرى بالانحياز رغم محاولاتها الجادة للحفاظ على الحياد. وأشار البعض إلى أن الامتناع عن اتخاذ موقف سياسي يُفسّر أحياناً كفعل تخريبي أو تحدّد مستتر. وقد بات من الصعب بشكل متزايد بناء الثقة والتعاون بين المجتمعات والمناطق المختلفة. كما أن ديناميات النزاع المحلي والتصورات المتعلقة بالتحالفات قد عطّلت شراكات كانت هشة أصلاً، وساهمت في زيادة انعدام الثقة.

وعلاوةً على الانقسامات المجتمعية الأوسع، فإن الفضاء المدني نفسه يعاني من طبقات متعددة من التفتت والانقسام على أسس أيديولوجية ومناطقية. كما تتباين المجموعات والأفراد أيضاً في رؤيتهم واستراتيجياتهم ومدى وصولهم إلى الموارد. وقد أدّى ذلك إلى تعقيد التنسيق، وأثر سلباً على الثقة، وحدّ من فعالية الجهود الجماعية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الانقسامات، فإن عدداً كبيراً من الفاعلين المدنيين يواصلون التعبير عن أولويات مشتركة، والتزام قوي بخدمة المجتمعات المتضررة، ممّا يشير إلى وجود أرضية مشتركة محتملة للتعاون المستقبلي.

تعطل الاتصالات والبنية التحتية

من أبرز العوائق التشغيلية التي أشار إليها المشاركون داخل السودان انقطاع الاتصالات وانعدام الكهرباء وتدمير البنية التحتية. وقد أفاد العديد من الفاعلين المدنيين بأنهم فقدوا الاتصال مع فرقهم أو المستفيدين لفترات طويلة. وذكر معظم المشاركين في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع أنهم يعتمدون على الإنترنت الفضائي، وبشكل أساسي عبر خدمة ستارلينك (Starlink)، والتي تُعد مكلفة للغاية، نظرًا لغياب تغطية شركات الاتصالات التقليدية. وذكر عدد قليل من المشاركين في مناطق سيطرة القوات المسلحة أنهم يستخدمون ستارلينك سرًا – رغم حظره من قبل الحكومة في بورتسودان – للحفاظ على الاتصال وتنسيق المساعدات، رغم المخاطر. ويُطبّق هذا الحظر بشكل غير متسق من منطقة إلى أخرى. كما أن تدمير الطرق ومسارات النقل وسلاسل الإمداد زاد من صعوبة إيصال المساعدات وقُصّص من فعالية العمل المدني، خاصة في المناطق النائية أو الأكثر تأثرًا بالنزاع. ووفقًا لغالبية المشاركين، سواء كانوا قد اختبروا ذلك بشكل مباشر أم لا، فإن تحريك المواد الغذائية أو غيرها من السلع عبر معظم مناطق السودان بات يتطلب دفع رسوم باهظة لنقاط التفتيش والارتكازات العسكرية التي تسيطر عليها الأطراف المسلحة. كما تواجه المجموعات الإنسانية منعًا من المرور أو مضايقات أو حواجز بالطرق ما لم يتم الحصول على تصاريح ودفع مبالغ مالية.

الضغوطات النفسية

العبء النفسي لمواصلة العمل المدني في ظل ظروف بالغة الصعوبة كان محورًا مشتركًا في غالبية المقابلات. فقد أشار معظم المشاركين إلى معاناتهم من الإرهاق النفسي، الاكتئاب، الصدمات، وإحساس بالذنب لنجاتهم مقارنة بغيرهم، لا سيما بين من اضطروا للنزوح عن ديارهم أو انفصلوا عن عائلاتهم. وكثير من الفاعلين المدنيين يقدمون الدعم لمجتمعاتهم في الوقت الذي يواجهون فيه خسارات شخصية أو نزوحًا أو صدمات، وغالبًا دون أي دعم نفسي أو حماية مؤسسية — مما يبرز الحاجة الماسة إلى كليهما. وقد وُصف هذا العبء النفسي بأنه أحد أكثر التحديات انتشارًا، وأقلها حصولًا على الدعم.

العمل في الشتات: عدم اليقين والقيود والإرهاق

أفاد الفاعلون المدنيون السودانيون العاملون في الشتات (أو بلدان المهجر حيث اضطروا للنزوح) بأنهم يواجهون تحديات مختلفة، لكنها لا تقل أهمية. وعلى الرغم من أن النزوح قد يوفر قدرًا من الأمان الجسدي، فإن غالبية المشاركين أعربوا عن قلقهم من عدم اليقين بشأن الوضع القانوني، وضيق الفضاء المدني، والضغوط المالية، والعبء النفسي — وهي عوامل قالوا إنها تؤثر بشكل عميق على قدرتهم على العمل بفعالية.

النزوح والبيروقراطية وعدم الاستقرار

فرّ العديد من الفاعلين المدنيين من السودان بموارد محدودة، ووصلوا إلى دول الجوار وهم يفتقرون إلى المعرفة الكافية بالأوضاع القانونية والسياق المحلي بخصوص العمل المدني في هذه الدول المضيفة. وقد تباينت الأطر القانونية والإدارية بدرجة كبيرة بين بلد وآخر؛ ففي بعض الدول، تمكّن الوافدون من الحصول على تأشيرات دخول، وتسجيل رسمي، وحماية أساسية، بينما أفاد مشاركون في دول أخرى بأنهم واجهوا رفضًا للتأشيرات أو تأخيرات طويلة حالت دون حصولهم على الأمان.

في بعض الدول، تمكن المواطنون السودانيون من تسجيل منظماتهم، وفتح حسابات مصرفية، والحصول على التمويل. في المقابل، كانت عملية تسجيل منظمات المجتمع المدني شبه مستحيلة في دول أخرى بسبب القيود القانونية، والحساسيات السياسية، والبيروقراطية المفرطة. وقد أفاد عدد من المشاركين بأنهم يواجهون صعوبات في العمل دون وضع قانوني رسمي، مما يعرضهم لمخاطر قانونية محتملة، ويُقيّد فرص الحصول على التمويل، ويجعلهم مهددين بالإغلاق في أي لحظة.

حتى في البيانات التي توصف بأنها أكثر تساهلاً، أفاد المشاركون بأن عدم وضوح وضعهم القانوني يظل مشكلة مستمرة. وأكد معظمهم أنهم سيستفيدون كثيراً من وجود إرشادات واضحة حول الإجراءات القانونية والإدارية، وقواعد ثابتة، ورسوم ميسرة، وإجراءات سريعة. وأشار البعض إلى تعرضهم للاستغلال من قبل وسطاء تم توظيفهم في الأصل لتسهيل عملهم، حيث استغلوا جهلهم بالإجراءات القانونية وفرضوا عليهم رسوماً غير ضرورية أو ماطلوا في إنجاز المعاملات. وقد أفادت مبادرات ناشئة أو تلك التي تقودها مجموعات شبابية بأنها واجهت صعوبات خاصة في هذا الصدد. أفاد العديد من الفاعلين المدنيين الذين تم التشاور معهم بأنهم غير قادرين على تنفيذ أي أنشطة مدنية أو عامة دون إخطار مسبق أو الحصول على موافقة من الأجهزة الأمنية أو السلطات المحلية في أماكن إقامتهم الجديدة. وشمل ذلك ورش العمل، والاجتماعات المجتمعية، وحتى الفعاليات التذكارية. ولفت عدد من المشاركين إلى أن الأنشطة التي تتمحور حول قضايا مثل حقوق الإنسان أو العدالة الانتقالية قد تُعتبر حساسة سياسياً من قبل حكومات الدول المضيفة. وفي مثل هذه البيانات، وصف الفاعلون المدنيون أساليب عملهم بأنها هادئة وغير رسمية، متبعين نهجاً حذراً لتجنب لفت الأنظار أو إثارة الانتباه غير المرغوب فيه.

العقبات المالية والتشغيلية

أفاد معظم الفاعلين المدنيين السودانيين المقيمين في دول الجوار بأنهم يواجهون تحديات مالية وتشغيلية واضحة. وغالباً ما تؤدي متطلبات الجهات المانحة، مثل التسجيل الرسمي، ونظم التقارير التفصيلية، أو الخبرة السابقة في الحصول على منح، إلى استبعاد المبادرات الجديدة أو غير المسجلة من فرص الدعم. وأكد عدد من المستجيبين أن اهتمام بعض المانحين قد يكون موجوداً بالفعل، لكن الآليات المتاحة للتمويل لا تتلاءم مع واقع العمل المدني في الشتات، والذي يتم في أغلب الأحيان في ظروف غير رسمية أو أوضاع غير واضحة قانونياً. يعتمد بعضهم على منح صغيرة من شبكات المغتربين أو على مدّخراتهم الشخصية ومساهمات فردية لمواصلة نشاطهم. وقد تكرر استخدام الموارد الشخصية للحفاظ على استمرارية العمل كأحد السمات المشتركة بين المشاركات والمشاركين، مما يدلّ على مدى التزامهم وتفانيهم. غير أن الضغوط المالية الشخصية - بما في ذلك إعالة أفراد العائلة داخل السودان - تُقيّد قدرتهم على مواصلة العمل المدني الطوعي على المدى الطويل.

ورغم انتشار روح التضامن بين الفاعلين السودانيين في هذه الدول، وصف معظم المشاركين في الدراسة مشهد العمل المدني السوداني في الشتات بأنه يعاني من الانقسام ووجود تسلسلات هرمية غير رسمية. وكثيراً ما أشاروا إلى هيمنة عدد محدود من المنظمات أو الأفراد على منصات التنسيق، وفرص بناء القدرات، والعلاقات مع المانحين. وأعربت المبادرات الجديدة، خصوصاً تلك التي يقودها الشباب أو التي تمثل أقاليم بعينها، عن شعورها بالتهميش والإحباط. كما تُشكّل الحواجز اللغوية، وغياب أطر تنسيق منظمة، والمنافسة على موارد محدودة، عقبات إضافية تجعل التعاون المشترك صعب التحقيق.

الإرهاق النفسي

على الرغم من أن الفاعلين المدنيين السودانيين خارج السودان لا يواجهون المخاطر الجسدية اليومية نفسها التي يتعرض لها نظراؤهم داخل السودان، فإن العديد منهم أفاد بأنهم لا يزالون يتحملون عبئاً نفسياً ثقیلاً نتيجة الحرب. وقد وصف عدد من المشاركين صعوبة الاستمرار في العمل المدني وهم منفصلون عن زملائهم وأسرهم والمجتمعات المتأثرة بالنزاع. كانت مشاعر العجز، وإحساس الذنب لنجاتهم، أو نظرة البعض إليهم باعتبارهم "محظوظين" لبقائهم في بيئة آمنة، من

المشاعر الشائعة، خصوصاً لدى من يعملون مع ناجين من العنف أو يحافظون على تواصل منتظم مع المجتمعات داخل مناطق النزاع. وعلى الرغم من هذه الضغوط، نادرًا ما أشار المشاركون إلى توفر دعم نفسي اجتماعي رسمي أو آليات للدعم المتبادل بين الأقران في الدول المضيفة.

التكيف والمرونة واستمرارية العمل المؤسسي: استدامة الأنشطة المدنية في زمن الحرب

على الرغم من التحديات التشغيلية والسياسية والأمنية الجسيمة التي تم تفصيلها سابقًا، فقد أظهر الفاعلون المدنيون السودانيون، داخل السودان وخارجه، قدرة لافتة على التكيف والصمود. ويستعرض هذا القسم كيف تصدّى هؤلاء الفاعلون لتلك التحديات من خلال آليات وأساليب متنوعة مكنتهم من الحفاظ على أدوارهم وفعاليتهم خلال النزاع والنزوح.

إعادة توجيه الجهود نحو الإغاثة والبقاء

أجرت المنظمات والجهات المدنية في السودان وفي الدول التي نزحوا إليها تعديلات جوهرية لضمان استمرار عملها خلال النزاع. فقد اضطرت العديد من المنظمات إلى تعليق أنشطتها أو حلّ فرقها بالكامل خلال الأشهر الأولى من اندلاع الحرب. أما المنظمات التي استمرت في العمل، فقد غيرت تركيزها السابق للحرب – الذي كان يشمل جهود حل النزاعات، وبناء السلام المحلي، والتنمية الشاملة – إلى جهود الإغاثة الطارئة والتدخلات التي تركز على تلبية احتياجات البقاء، نظرًا لشدة الاحتياج لهذا النوع من الأنشطة وتوفر التمويل له. وشملت هذه الأنشطة توزيع الغذاء، وتدريب النساء والفتيات على وسائل الحماية الذاتية، والدعم النفسي الاجتماعي، وحملات التوعية الصحية، ومبادرات صحة المرأة، والوقاية من الأمراض، وتوزيع المستلزمات الطبية والصحية الأساسية.

تقديم الخدمات المحلية واستراتيجيات الوصول إلى الصفوف الأمامية

أصبح عمل المنظمات ذات الارتباط المجتمعي الطويل خارج العاصمة – مثل تلك العاملة في ولايات كسلا والنيل الأزرق والنيل الأبيض – أكثر أهمية مع انهيار البنى المركزية للمجتمع المدني. وقد أفادت مجموعات شبابية ونسائية بأنها توسعت من حيث الحجم والدور، وغالبًا ما تولّت المهام حين توقفت منظمات المجتمع المدني المؤسسية عن العمل أو اضطر موظفوها الأساسيون إلى الفرار. بسبب المخاطر الأمنية، انتقلت العديد من هذه المنظمات إلى العمل من دول مجاورة، وشكّلت بعضها شراكات عابرة للحدود. على سبيل المثال، أوضحت منظمات – خاصة التي تعمل في دارفور أو تركز على المناطق المتأثرة بالنزاع – أنها تتعاون مع منظمات تشادية للوصول إلى مناطق خاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع أو لتقديم الدعم للنازحين. كما ذكر آخرون أنهم تمكنوا من العمل في الصفوف الأولى. وقد شدّد هؤلاء المشاركين على أهمية الحفاظ على علاقات حيادية مع طرفي النزاع وتجنّب الظهور بمظهر المنحاز لأيٍّ منهما، من أجل الحفاظ على إمكانية الوصول إلى المجتمعات. وأفادوا بأن هذا الأمر كان بالغ الصعوبة، حيث إن الحياد ذاته يمكن أن يُفهم على أنه اصطفاك أو موقف سياسي.

آليات الحوكمة والإدارة غير الرسمية والنماذج التطوعية

أفاد العديد من الفاعلين بأنهم يعتمدون على نماذج قائمة على التطوع، وشبكات غير رسمية، وآليات الإدارة غير الرسمية على المستوى المحلي من أجل مواصلة العمل وتقديم الخدمات. وأشاروا إلى أنهم اضطروا إلى تقليص أنشطتهم أو تعليقها بالكامل عندما انسحب الممولون أو غيروا أولوياتهم التمويلية. وفي مواجهة ذلك، أوضح فاعلون مدنيون سودانيون أنهم تبّنوا برامج مرنة واستجابات مبتكرة. ولا تزال المطابخ الخيرية أو المجتمعية، المعروفة باسم "التكايا"، ومبادرات الدعم المجتمعي تشكّل شريان حياة لشرائح واسعة من السكان.¹⁷ وفي بعض المناطق داخل السودان، أفاد بعض الفاعلين بأنهم أطلقوا حملات توعية حول الأمن الرقمي، وأنشأوا خطوطاً ساخنة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان. كما أشار آخرون إلى أنهم لجؤوا إلى المسرح والموسيقى وأشكال فنية أخرى لتعزيز السلام والتعايش والتعافي المجتمعي، خاصة في أوساط الشباب، لمواجهة الآثار المدمرة لخطاب الكراهية والانقسام الاجتماعي.

التكيفات التي تقودها النساء مع قيود المجال المدني والقيود القائمة على النوع الاجتماعي

لا تزال المخاطر الأمنية والحساسيات السياسية تؤثر بشكل كبير على كيفية عمل الفاعلين المدنيين. وكما تمت الإشارة سابقاً، أفادت بعض المشاركات بأنهن أو زميلاتهن تعرّضن للاعتقال أو الاستهداف أو المضايقة من قبل السلطات المحلية تحت ذريعة الانخراط في نشاط سياسي أو للمطالبة بفدية. ولتفادي هذه المخاطر، أوضحت العديد من المنظمات أنها تستخدم لغة حذرة، وتعيد صياغة أنشطتها بمصطلحات أقل حساسية من الناحية السياسية لتجنّب ردود الفعل العقابية. فعلى سبيل المثال، ذكرت مجموعة تقودها نساء في السودان، تعمل على قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعافي من الصدمات لدى الناجيات من الاغتصاب، أنها تعرض مبادراتها على أنها ضمن "الصحة الإنجابية"، باعتبار أن هذه الصياغة أقل إثارة للانتباه من قبل السلطات المحلية.

على الرغم من القيود الشديدة والتحديات الكبيرة، أفادت مجموعات نسائية في بعض المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية، إلى جانب مشاركات أخريات، بأنها لا تزال تواصل جهودها في مجالات المشاركة السياسية للمرأة، والتمكين الاقتصادي، ومناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي. إلا أن هذه الجهود غالباً ما تجري بعيداً عن الأنظار بسبب القيود المفروضة على التجمعات وصعوبة الوصول إلى أماكن آمنة تُتيح تنفيذ الأنشطة. وفي دول الشتات، بدأت بعض مجموعات النساء السودانيات في تطوير استراتيجيات للاحتجاج على العنف المستمر والقمع السياسي في السودان. وتعتمد هذه المجموعات على وسائل تنسيق حذرة وهياكل قيادة لامركزية، تقوم على توزيع المسؤوليات والأدوار بين عدد من الأفراد، بما يسمح بتنظيم آمن ويضمن استمرارية التنسيق ويحدّ من المخاطر. كما تبنّت هذه المجموعات تقنيات تواصل آمن تشمل استخدام الرموز واللغة المشفرة، والرسائل البصرية من خلال الفن، وتبادل المعلومات عبر شبكات الأقران، وغيرها من الوسائل، لتعزيز الحضور النسائي في الفضاء المدني والمجال العام.

التنسيق والشراكات وبناء الثقة

¹⁷ تُلبّي التكايا في السودان الاحتياجات العاجلة، في حين تسهم المطابخ المجتمعية أيضاً في تعزيز روح المشاركة المجتمعية والاعتماد على الذات والتفاعل الاجتماعي، من خلال الطهي الجماعي وتناول الوجبات بشكل مشترك. وفي بعض الأحيان، تفرض هذه الأخيرة مبالغ رمزية على الوجبة.

بشكل عام، لا تزال منظمات المجتمع المدني السودانية داخل السودان وفي الدول التي نزحوا إليها حريضة على التعاون. وقد أفاد العديد منها بأنها تواصل بناء شراكات محلية، لا سيما في مجالات تقديم الخدمات. ومع ذلك، أشار عدد من المشاركين إلى أن غياب الثقة، وانعدام الشفافية، وتفاوت فرص الوصول إلى المانحين، والتنافس الإقليمي تمثل حواجز حقيقية تعرقل التنسيق الفعال. وعلى الرغم من ذلك، فإن الرغبة في التعاون لا تزال قوية. وعبر فاعلون مدنيون سودانيون عن حاجة واضحة إلى منصات تنسيق محايدة، وبرامج تدريب، ودعم لتكوين شبكات شاملة وعادلة. وأفاد عدد من المشاركين بأن مجموعات سودانية بدأت بالفعل في تشكيل تحالفات جديدة وشراكات متنوعة، وشرعت في التعاون مع وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات مجتمع مدني إقليمية وبعض المانحين من أجل تأمين التمويل والدعم الفني وفتح ممرات إنسانية. كما امتد هذا التنسيق ليشمل منصات إقليمية ودولية تركّز على قضايا محددة مثل المرأة والسلام والأمن، وقضايا الشباب، مما أتاح إبراز أصوات بعض الفئات المجتمعية بصفتها أطرافاً فاعلة في المشهد المدني. وفي بعض الحالات، أبلغت مجموعات لم تكن قد حصلت سابقاً على أي دعم خارجي بأنها تمكّنت من الوصول إلى التمويل أو المساعدة الفنية لأول مرة بعد اندلاع الحرب، وذلك من خلال شراكات تتعلق بتقديم الغذاء والصحة.

التكيف الرقمي واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي

مع تضيق المساحات على أرض الواقع للعمل المدني، لجأ الفاعلون المدنيون السودانيون بشكل متزايد إلى المنصات الرقمية — مثل فيسبوك، واتساب، وX (تويتر سابقاً)، وإنستغرام — من أجل التواصل والتنسيق والتوعية العامة. هذه المنصات مكّنت الفاعلين داخل السودان وخارجه من توثيق الانتهاكات، ونشر التنبيهات، وجمع التبرعات الطارئة، وإبراز وإعلاء صوت المبادرات المدنية في ظل صعوبة أو استحالة العمل التنظيمي العام.

المانحون والفاعلون الدوليون: الدروس المستفادة والتأثير والفرص

المتاحة

أفاد معظم المشاركين داخل السودان وفي الشتات على أهمية الدعم الدولي والمساعدات في استمرار العمل المدني خلال الحرب الدائرة. ومع ذلك، شدّد العديد منهم على أن طريقة تقديم هذا الدعم واستدامته لا تقل أهمية عن حجمه. وعبر الفاعلون المدنيون عن استيائهم من الانقسام بين الجهات المانحة، والإجراءات الجامدة أو غير المرنة، وما اعتبروه تفاوتاً في توزيع التمويل. ودُكرت خصيصاً بشكل متكرر تداعيات تعليق التمويل الحكومي الأمريكي باعتبارها نقطة تحوّل عمّقت حالة عدم اليقين وأربكت العديد من المبادرات الجارية. ورغم إدراك معظم المشاركين للدوافع السياسية وراء هذا التعليق، فإن كثيرين رأوا فيه انسحاباً من التضامن الدولي والدعم في وقت الحاجة القصوى. وقد أجمعت الآراء على ضرورة إقامة شراكات تعاونية تراعي السياق السوداني وتمتد لما هو أكثر من الاستجابة الإنسانية الطارئة، لتشمل دعماً طويل الأمد لتعافي الفضاء المدني وتعزيز قدرته على التكيف.

وفي الوقت ذاته، أقرّ العديد من المشاركين بوجود مجالات كان فيها الدعم الدولي فعالاً ومؤثراً، لا سيما في جهود الإغاثة الطارئة مثل توفير الغذاء والمستلزمات الطبية ومواد النظافة، خاصة في معسكرات النازحين. وتمت الإشارة إلى منظمات مثل أطباء بلا حدود (MSF)، أوكسفام (Oxfam)، كير (CARE)، وعدد من وكالات الأمم المتحدة كمساهمين بارزين. كما أبرزت حالات موثقة أسهم فيها التمويل الدولي في إجلاء ناجين، وتقديم الدعم النفسي

والاجتماعي، وتوفير المساعدة القانونية لضحايا العنف الجنسي. ومع ذلك، نؤه المشاركون إلى عدم اتساق هذا الدعم بين المناطق المختلفة، والحاجة الماسة لتوسيع نطاق الخدمات وتعزيز الجهود لمكافحة الوصم. كما شددت مجموعات مدنية تقودها نساء وشباب على أهمية المنصات الإقليمية والدولية المدعومة من مانحين دوليين في إعلاء صوت الفاعلين المدنيين السودانيين ومناصرتهم على الساحة الدولية.

تأثير تعليق المساعدات الأمريكية والتداعيات الأوسع للتمويل

شكّل تعليق التمويل الأميركي صدمة كبيرة للمجتمع المدني السوداني، وقد عبّر عنه جميع المشاركون كمصدر قلق. فقد كانت الحكومة الأميركية أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية في السودان حتى أواخر عام ٢٠٢٣، وتسبّب توقفها المفاجئ عن تقديم أكثر من ٧٠٠ مليون دولار في إحداث أثر بالغ على المنظمات المحلية. على سبيل المثال، اضطرت بعض المطابخ المجتمعية (التكافيا) التي كانت تعتمد بشكل رئيسي أو حصري على تمويل حكومي أميركي إلى إغلاق بعد هذا التوقف، مما حرم العديد من المدنيين السودانيين من وجبتهم الوحيدة في اليوم، وزاد من خطر المجاعة.

أفاد عدد من الفاعلين المدنيين السودانيين داخل السودان وفي الدول المجاورة بأن التمويل الأميركي كان يدعم سابقاً مجموعة من الأنشطة الأساسية، بما في ذلك الاستجابة الطارئة، وخدمات الحماية، والبرامج المتعلقة بالحقوق. وقد أدى تعليق هذا التمويل والاقتطاعات المفاجئة إلى تجميد بعض المنظمات لعملياتها بالكامل. فعلى سبيل المثال، أفادت مجموعة نسائية في جنوب كردفان بأنها اضطرت إلى إيقاف مبادرة لحماية النساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي في منتصف تنفيذها، كما اضطرت شبكة شبابية تعمل في ولاية كسلا إلى إغلاق خط ساخن مجتمعي كان يوفر الدعم النفسي والاجتماعي للأسر النازحة.

أشار معظم المشاركون في المقابلات إلى أن تعليق المساعدات الأميركية أثر بشكل غير مباشر على مانحين دوليين آخرين، خاصة أولئك الذين كانوا يشاركون في تمويل مبادرات بالشراكة مع وكالات أميركية، مما أدى إلى تباطؤ واسع في تدفق التمويل طال منظمات قائمة بالفعل ومجموعات شبابية ناشئة على حد سواء. وقد أفاد المشاركون بأنهم اضطروا إلى تعليق برامج، أو تقليص عدد الموظفين، أو إعادة توجيه الموارد نحو الأنشطة المتعلقة بالبقاء. وذكر البعض أنهم كانوا في منتصف تنفيذ برامج حماية أو سبل عيش عندما تم سحب التمويل، مما عقّد قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المجتمعات التي يخدمونها أو الموظفين. وأفادت مبادرة يقودها أفراد من الشتات في القاهرة بأنها اضطرت إلى إلغاء برنامج مخطّط للتنقيف المدني بسبب اعتمادها الكامل على منحة مدعومة من الحكومة الأميركية تم إيقافها. كما أفادت مجموعة قاعدية تعمل في دارفور بأنها لم تتمكن من مواصلة تشغيل وحدة حماية متنقلة كانت تصل إلى مخيمات نازحين في مناطق نائية.

رغم أن تأثير تعليق التمويل كان واسع النطاق، فإن حجم التأثير تفاوت من جهة إلى أخرى. فقد تأثرت المجموعات القاعدية الصغيرة، خصوصاً تلك العاملة في المناطق النائية أو خارج الشبكات الدولية، بشكل بالغ بسبب افتقارها إلى مصادر تمويل متنوعة. أما المنظمات غير الحكومية الأقدم والأكثر تنظيماً، فقد كانت في موقع أفضل نسبياً يسمح لها بتعديل أنشطتها أو إعادة هيكلة عملياتها. ومع ذلك، أفاد معظم الفاعلين المدنيين السودانيين بأنهم لا يملكون أي شبكات أمان مالي، مما جعل من الصعب عليهم التخطيط أو التكيف بسلاسة مع هذه التغيرات.

بالرغم من التحديات، أشار العديد من المشاركين إلى أنّ بعض أشكال الدعم الدولي لا تزال فعالة، خصوصاً في مجالات الإغاثة الطارئة والمساعدات الإنسانية، وخدمات الحماية، والدعم النفسي والاجتماعي، والمناصرة التي تُبرز وجهات النظر المحلية. ووفقاً لما أفاد به المشاركون، فقد واصل عدد من المانحين الأوروبيين ووكالات الأمم المتحدة تمويل خدمات الحماية للفئات المعرضة للخطر، بما في ذلك اللاجئين والنازحون داخلياً والنساء، فضلاً عن تقديم الدعم النفسي في بعض مناطق البلاد. كما أتاحت أطر عمل مثل "المرأة والسلام والأمن" والمبادرات التي تركز على الشباب، الفرصة للمنظمات الشبابية المحلية لرفع صوتها والمناصرة من أجل السلام والعدالة. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت المناصرة الدولية

في تسليط الضوء على الأزمة المستمرة في السودان. وبحسب المشاركين، فإن فعالية هذا الدعم تختلف تبعاً للوضع الأمني، والموقع الجغرافي، وأولويات المانحين الدوليين المتغيرة.

فرص لتعزيز الأثر

رغم إقرار المشاركين بجهود المانحين والجهات الدولية، فقد أشاروا أيضاً إلى عدد من التحديات الهيكلية والإجرائية التي تعيق فعالية الدعم. وأعرب عدد من المشاركين في السودان وفي دول الجوار عن قلقهم من الطبيعة المركزية وغير المرنة — وغالباً الحصرية — التي تتسم بها المساعدات الدولية. وذكر كثيرون أن التمويل الدولي يوجّه بشكل أساسي إلى مناطق النزاع، على الرغم من وجود احتياجات حرجية وغير ملبأة في مناطق أخرى من البلاد والمنطقة. كما عبّروا عن انزعاجهم من اعتماد المانحين في الغالب على استراتيجيات محددة مسبقاً وغير مرنة، بدلاً من التكيف مع السياق المحلي المتغير سريعاً أو مع أولويات المجتمعات المحلية، مما أدى إلى تصورات بأن التدخلات لا تتماشى مع الواقع. وأفاد ممثلو منظمات تعمل داخل السودان، لا سيما في مجال الاستجابة الطارئة، بأنهم غير قادرين على الوفاء بمتطلبات المانحين الصارمة. وغالباً ما لا يتماشى بطء الإجراءات وبيروقراطيتها مع الحاجة الملحة وطبيعة الأزمة السودانية المتغيرة باستمرار.

إحدى القضايا الرئيسية التي أبرزها معظم المشاركين هي أن نمط التمويل الدولي الحالي يركّز بشكل أساسي على الاستجابات الإنسانية الطارئة مثل توفير الغذاء والدواء والمأوى، بينما يغفل عن مبادرات التعافي طويل الأمد وبناء الصمود المجتمعي. وعلى الرغم من إقرارهم بأهمية تلبية احتياجات البقاء الفوري، أعرب عدد من المشاركين، لا سيما في دول الجوار، عن قلقهم من أن هذا التركيز قصير المدى قد يقوّض استقرار السودان على المدى البعيد وجهود التعافي بعد الحرب، والتي تتطلب بالضرورة معالجة الجذور الحقيقية للنزاع. وقد شددوا على أنه في غياب دعم دولي مستمر لتعزيز صمود المجتمعات، وإعادة بناء الفضاء المدني، واستعادة المؤسسات، فإن المساعدات الطارئة وحدها لن تكون كافية لضمان مستقبل السودان.

أما داخل السودان، أفاد العديد من الفاعلين المدنيين، لا سيما العاملين في المجال الإنساني، بأنهم لا يمتلكون القدرة الكافية لتلبية المتطلبات المعقدة للجهات المانحة. فطبيعة عملهم الطارئة والبيئة التي يعملون فيها لا تتيح لهم الوقت الكافي لإعداد مقترحات مطوّلة أو التعامل مع إجراءات بيروقراطية صارمة، ما يؤدي فعلياً إلى استبعادهم من العديد من فرص التمويل. وتؤثر هذه الحالة بشكل غير متناسب على المنظمات الصغيرة أو تلك التي يقودها متطوعون أو المنظمات القاعدية في الأقاليم، رغم كونها جهات فاعلة ومؤثرة في مجتمعاتها المحلية وتحظى بثقتهم.

عبّر المشاركون عن استيائهم من تركّز التمويل والشراكات في أيدي عدد محدود من منظمات المجتمع المدني العريقة القائمة منذ فترة، في حين تظل المنظمات الناشئة والقاعدية التي يقودها الشباب أو النساء، أو المنظمات الإقليمية غير مدعومة بشكل كاف. فعلى الرغم من تمتع هذه المجموعات بالشرعية والقبول المحلي، فإنها تواجه عقبات كبيرة تحول دون حصولها على الاعتراف والتمويل، مما يعقّد قدرتها على الاستدامة أو التوسّع في عملها.

تتجلّى هذه الفجوات أيضاً في مبادرات بناء القدرات، التي قال العديد من المشاركين إنها غالباً ما تتركز على مجموعة محدودة من الفاعلين المدنيين، ما يؤدي إلى ظهور "منظمات نخبوية مُدرّبة بشكل مفرط" لا تمتلك بالضرورة القدرة على تنفيذ الأنشطة على الأرض. وهذا بدوره يعرّض المانحين للإحباط بسبب ضعف الأثر. وفي المقابل، تظل المنظمات الجديدة أو غير الرسمية، التي غالباً ما تكون الأقرب إلى المجتمعات التي تخدمها، غير مُمكنة بالشكل الكافي، خاصة في مجالات الحوكمة وإدارة البرامج والأنظمة المالية. وتُفاقم هذه التحديات مشكلات أخرى مثل تشتت أو تشرذم الجهات المانحة، وضعف التنسيق والتعاون، وغياب آليات تتبع الأثر والتقييم، مما يؤدي إلى التكرار، وغياب العدالة في توزيع الدعم، بل ونشوء توترات محلية أحياناً.

في الوقت الذي شدد فيه المشاركون على أهمية توسيع نطاق الدعم وإتاحة الفرص أمام المنظمات الناشئة والقاعدية، يُدرك مركز كارتر التحديات التي يواجهها المانحون في تحقيق التوازن بين توسيع الشمول وضمان المساءلة، لا سيما فيما يتعلق بتقييم الشركاء المحليين وإدارة المخاطر في بيئة شديدة التعقيد. وقد أوصى المشاركون باستكشاف نماذج تمويل أكثر مرونة وتدرّجًا، ومسارات شراكة تتيح للمنظمات الجديدة الانخراط بفعالية، مع الحفاظ على معايير العناية الواجبة والأداء الأساسية.¹⁸ وسلطت ناشطات في مجال حقوق المرأة الضوء على فعالية بعض الصناديق الصغيرة ذات الاستجابة السريعة، مثل صندوق تنمية المرأة الإفريقية، وصندوق التحرك العاجل في إفريقيا، وماما كاش، والصندوق العالمي للنساء، وصندوق النسويات السوداء. كما أثنت منظمات نسائية سودانية تعمل في تشاد على سرعة الاستجابة ونماذج الدعم المرنة التي تتبعها جهات مانحة فنلندية ومؤسسات تمويل أميركية تُعنى بالنساء الإفريقيات، مما يشكل نماذج ملموسة لدعم مانحين يتسم بالمرونة والاستجابة في الوقت المناسب.

بالإضافة إلى العوامل المذكورة، أعرب عدد من المشاركين عن قلقهم من التهميش السياسي الذي تتعرض له منظمات المجتمع المدني السوداني. وأشاروا إلى أن مفاوضات السلام والمبادرات الأخرى غالبًا ما تقودها منظمات نخبوية أو شخصيات بارزة تصنفها الجهات الدولية باعتبارها "فاعلين مدنيين"، إلا أنهم غالبًا ما يقيمون خارج البلاد وقد يكونون منفصلين عن واقع السكان السودانيين على الأرض. وعلى الرغم من سهولة حصول هؤلاء الأفراد على الاعتراف والدعم الدولي، فإنهم يفتقرون في كثير من الأحيان إلى الشرعية المجتمعية الحقيقية التي ينبغي أن تنبع من الداخل وليس من الخارج. كما أشار المشاركون إلى أن الانقسام داخل المجتمع المدني على أسس سياسية أو جهوية أو إثنية أو قبلية، أو حتى في بعض الحالات على أسس جيلية، يُضعف من قدرة الفاعلين المدنيين على التأثير في مفاوضات السلام، وقد ينعكس ذلك سلبيًا على أي انتقال طويل الأمد نحو تمثيل حقيقي وشامل.

الاحتياجات والموارد الملحة لمنظمات المجتمع المدني السودانية في

الداخل والخارج

خلال المقابلات، شدد الفاعلون المدنيون السودانيون على الحاجة إلى دعم مستمر وموجّه يمكّنهم من مواصلة عملهم. وقد حدد المشاركون عددًا من الاحتياجات الحيوية والحرّة التي تُعد ضرورية لاستمرار واستدامة العمل المدني سواء داخل السودان أو في الدول التي نزحوا إليها. وتشمل هذه الاحتياجات: دعم الاحتياجات التشغيلية اليومية والاتصالات، واللوجستيات والبنية التحتية المادية، وبناء المهارات والقدرات، والموارد البشرية ودعم المتطوعين، والصيانة المؤسسية.

الاحتياجات التنظيمية الداخلية والتدريب

وفقًا لغالبية المشاركين، يظل الوصول إلى التمويل التشغيلي الأساسي (للكهرباء، والإيجار، والنقل، والإنترنت) أحد أكثر الاحتياجات إلحاحًا. كما أشار العديد إلى الحاجة العاجلة لصناديق طوارئ للاستجابة السريعة ومكافآت بسيطة للمتطوعين الذين يعملون في ظروف بالغة الصعوبة. ويُمكن أن يوفّر الدعم المالي الأساسي الحد الأدنى اللازم لاستمرار أنشطة المنظمات القائمة. فعلى سبيل المثال، تحدث مشاركون من منظمة بالولاية الشمالية عن معاناتهم في تأمين أدوات مكتبية

¹⁸ توفر الهياكل التمويلية المتدرجة للمانحين وسيلة مرنة لدعم المنظمات بحسب حجمها وقدراتها وسياق عملها. وتتيح هذه المقاربة إمكانية حصول كل من المنظمات القائمة والمبادرات المجتمعية الناشئة على التمويل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على معايير المساءلة والرقابة المناسبة.

بسيطة، فيما أفاد مشاركون من منظمة في الفاشر بشمال دارفور بعدم قدرتهم على تنفيذ تحويلات مالية خارجية بسبب القيود المتعلقة بالنظام المالي في السودان.

قال عدد من المشاركين إن تنفيذ العمل المدني الفعّال وتقديم الخدمات يتطلبان الوصول إلى أدوات ومعدات ومرافق أساسية. ووصف المشاركون نقصاً واسع النطاق في المستلزمات مثل أجهزة الحواسيب المحمولة (اللابتوب) والطابعات وأجهزة العرض والكاميرات. كما أشاروا إلى غياب وسائل النقل الآمنة، وافتقارهم لمساحات مخصصة للاجتماعات والتدريب أو أماكن آمنة لتخزين المواد. فعلى سبيل المثال، في القضارف أفاد مشاركون بأنهم كانوا يجهّزون حقائب الكرامة (حقائب مخصصة للنساء والفتيات تشمل أدوات صحية ونظافة شخصية) في المنازل الخاصة لعدم توفر مكتب. وفي ولاية الجزيرة، ذكر فاعلو المجتمع المدني أنهم عملوا لفترات طويلة دون كهرباء أو مياه أو معدات اتصالات أساسية تعمل. وفي شمال كردفان، قال عاملون في مبادرات إنسانية إنهم يعملون في مواقع بعيدة عن المستشفى بسبب عدم توفر مكتب قريب، وهو تحدٍ لوجستي يزيد من صعوبته ضعف البنية التحتية الصحية في المنطقة. كما أن الانتشار السريع لأمراض مثل حمى الضنك والملاريا والكوليرا أثقل كاهل المرافق الصحية القائمة، وأدى إلى نقص في الإمدادات الطبية الأساسية وزيادة الضغط على الكوادر الطبية. وتُبرز هذه الظروف الحاجة الماسة إلى تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وإنشاء مراكز تشغيلية أقرب إلى المجتمعات المتضررة. كما أشار عدد من المشاركين إلى الحاجة لأدوات متخصصة بحسب المجال، مثل الحقائب الطبية، ومستلزمات النظافة الشخصية، وحقائب الكرامة، والأدوات المتعلقة بالدعم النفسي والاجتماعي، بالإضافة إلى نماذج التوثيق القانونية، والمواد التعليمية، والأدوات الخاصة بالتعلم المتنقل. وأبدى معظم المشاركون اهتماماً بالحصول على تدريب مهني مصاحب في مجالات مثل تقديم المساعدة القانونية، والدعم النفسي الاجتماعي، والتعافي من الصدمات، وحماية الطفل، والأمن الرقمي، التدريب على النوعية بالبيئة المعادية، والاستجابة الطارئة.

أبرز النشاط المدنيون أيضاً وجود فجوات داخلية في مجالات إدارة المشاريع، والمتابعة والتقييم، والإدارة المالية، والتخطيط الاستراتيجي. وذكر ممثلو عدد من المنظمات أنهم سيستفيدون أيضاً من اكتساب مهارات في استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لأغراض المناصرة والتنظيم ومواجهة خطاب الكراهية، مؤكدين أن هذه المهارات من شأنها أن تعزز استدامة جهودهم وفعاليتها. وبما يتماشى مع ما ذكر سابقاً، شدد عدد من المشاركين على أن التدريبات التي تقدمها الجهات المانحة والمنظمات الدولية تتركز غالباً في أيدي عدد محدود من الأفراد، وغالباً ما تفتقر إلى الفعالية، لأنها تعكس أولويات الجهات المانحة أكثر من احتياجات الفاعلين المدنيين أنفسهم. كما أشاروا إلى أن المدربين المؤهلين الذين ما زالوا نشطين داخل السودان نادرون.

الموارد البشرية ودعم المتطوعين والاتصال

يُعد المتطوعون العمود الفقري للعديد من منظمات المجتمع المدني السودانية، إلا أن غالبيتهم يعملون دون أجر أو الاعتراف بدورهم وتقديره أو أي موارد. وقد شدد المشاركون على أهمية توفير حوافز رمزية للمتطوعين، بالإضافة إلى الدعم النفسي وتنمية المهارات القيادية، لا سيما للفئات المهمشة أو من يقومون بدور قيادي للمرة الأولى. فعلى سبيل المثال، أفاد أحد المشاركين من إقليم كردفان أن ١٢ من أصل ٢٠ من أعضاء فريق منظمته من النساء، وهو إنجاز مهم في السياق المحلي، إلا أن معظمهن بحاجة إلى تدريبات لتعزيز قدراتهن القيادية. وبالمثل، في الولاية الشمالية، يعمل المتطوعون دون أي دعم، ويعانون من غياب أماكن للاجتماع، وحتى من الضروريات الأساسية مثل الأسرة والبطانيات في المناطق التي يتطوعون فيها لتوزيع المساعدات خلال الليل.

يظل الاتصال الرقمي ضروريًا للفاعلين المدنيين في المناطق المتأثرة بالصراع وفي الدول التي نزحوا إليها؛ ومع ذلك، يظل الوصول غير متكافئ، وأفاد العديد من الفاعلين المدنيين بأنهم ظلوا معزولين عن الاتصال لفترات طويلة. وأجمع معظم المشاركين على الحاجة الماسة لأجهزة الهواتف، وأجهزة التوجيه (الراوتر)، وبطاريات الطاقة المحمولة (باور بانك)، وأدوات الشحن بالطاقة الشمسية، وأجهزة الإنترنت الفضائي - والتي تُحظر في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية وتُعد باهظة الثمن في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. هذه الأدوات ضرورية للتنسيق، ورفع التقارير، والتدريب عن بُعد، وإرسال التنبيهات العاجلة، وجمع البيانات، والتوثيق.

الحوكمة والتنمية المؤسسية

شدد العديد من المشاركين على الحاجة إلى الدعم في إنشاء أنظمة إدارة وحوكمة داخلية داخل منظمات المجتمع المدني لضمان المساءلة، واتخاذ القرارات بشكل فعال، واعتماد إجراءات تشغيلية موحدة. وأشار البعض إلى أن التدريب القانوني والإداري ضروري لتعزيز الشرعية المؤسسية، مؤكدين أن وجود هياكل حوكمة قوية من شأنه أن يعزز مصداقية منظمات المجتمع المدني، ويزيد من فعاليتها واستدامتها.

رؤى العودة والمساءلة والتعافي والمصالحة

عبّر تقريباً جميع المشاركين من خارج السودان عن رغبتهم القوية في العودة، ليس فقط من أجل لمّ الشمل مع عائلاتهم أو إنهاء حالة النزوح، بل أيضاً للمساهمة في إعادة بناء السودان وتعزيز مستقبل يتبنى الحكم المدني وترسخ فيه العدالة. وأكد معظمهم استعدادهم للعودة حتى قبل حدوث تحوّل انتقالي كامل في السودان. ولكنهم عبّروا أيضاً عن تطلّعهم إلى بيئة يستطيعون العمل فيها بكرامة ودون خوف، وبما يتيح لهم إحداث تأثير حقيقي. وبموجب القانون الدولي العام، يحق للمواطنين المشاركة في الشأن العام لبلدانهم.¹⁹ وفي حين حدّد بعض الفاعلين شروطاً دنياً للعودة المبكرة، وضع آخرون تصوّرات أو توقعات أوسع ترتبط بالتحوّل السياسي في السودان، واستعادة المجال المدني، الاستقرار الاجتماعي. تمثّلت الشروط التي حدّدها المشاركون لعودة آمنة وطوعية إلى السودان في عدد من المبادئ المستمدة من القانون الدولي العام ومبادئ حقوق الإنسان، وعلى رأسها الحق في الأمان الشخصي.²⁰ أبرز هذه الشروط تمثّل في وقف حقيقي ومستدام للقتال، وليس مجرد إعلان لوقف إطلاق النار، حيث اعتُبر هذا الشرط الأساس لدى جميع من تمّت مقابلتهم من خارج السودان. كما أكّد المشاركون أن العودة الآمنة تستوجب أيضاً توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية، والمياه النظيفة، والغذاء، باعتبارها عناصر جوهرية لضمان الحق في الحياة والكرامة.²¹ إلى جانب ذلك، شدّد عدد من المشاركين على ضرورة أن تكون عملية السلام بقيادة مدنية، وأن تشمل خطوات واضحة لنزع السلاح، وتسريح المقاتلين، وإنهاء عسكرة المجتمع، إلى جانب استعادة الرقابة المدنية على مؤسسات الدولة كعناصر أساسية لتحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي وسلام دائم. كما عبّر عدد من المشاركين عن شكوكهم تجاه الاتفاقات السياسية النخبوية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، محدّرين من أن مثل هذه الصفقات قد تعيد إنتاج أنماط الحكم الاستبدادي وتُقصي القوى المدنية مجدداً.

العوائق أمام العودة إلى السودان لا تزال مرتفعة

¹⁹ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٢٥.

²⁰ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٩.

²¹ بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان (المادتان ١١ و١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، يحق لكل شخص التمتع بمستوى معيشي لائق وبأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

الحاجة التي وردت على لسان المشاركين أكثر من غيرها كانت التوقف الفعلي والمستدام للقتال. ورغم أن معظمهم لم يشترط عودته بتوصل الأطراف إلى اتفاق سياسي شامل بالضرورة، فقد شددوا على أنهم لا يستطيعون العودة بينما تظل المدن ساحات قتال وفي ظل استمرار القصف الجوي والهجمات البرية. فما يبحثون عنه ليس إعلاناً رسمياً عن وقف العدائيات فحسب، بل وفقاً حقيقياً وملموساً للعدائيات على الأرض.

أفاد معظم المشاركين بأن شعورهم بالخوف في الوقت الراهن يفوق أي مرحلة سابقة من حياتهم في العمل المدني، بما في ذلك خلال فترة حكم عمر البشير أو بعد انقلاب ٢٠٢١. وذكر العديد من اللاجئين أنهم لن يعودوا إلى السودان ما لم تُقدّم لهم ضمانات واضحة تحميهم من المضايقات أو المراقبة أو الاعتقال أو الهجوم عليهم أو حتى القتل بسبب عملهم المدني. وقد عبّر المشاركون عن هذا القلق بغض النظر عن المنطقة التي يأتون منها أو هيكل السلطة فيها أو الطرف المسيطر عليها.

أشار معظم المشاركين إلى تصاعد في عمليات القتل خارج نطاق القانون والهجمات الانتقامية، وانتشار خطاب الكراهية والتحريض العلني، والإفلات من العقاب دون رادع، مما خلق بيئة يُستهدف فيها الفاعلون المدنيون بشكل مباشر. وأكدوا أن هذا التحول يجعل من الصعب عليهم تخيل إمكانية عودتهم إلى العمل المدني بأمان دون تعرّضهم لخطر جسيم. كما شددوا على أن العودة بدون ضمانات حقيقية لن تكون عودة مسؤولة أو مستدامة.

ضرورة وجود عملية سياسية أو عملية سلام نحو حكم مدني

أفاد معظم المشاركين بأن وقف إطلاق النار يُعد خطوة أولى ضرورية، إلا أن العديد منهم شددوا على أن هذه الخطوة وحدها لن تخلق ظروفاً آمنة للعودة. فقد طالبوا بوجود عملية سياسية ذات مصداقية يمكن أن تُنهي القتال وتفضي إلى اتفاق سلام يضمن مشاركة مدنية حقيقية.

عبّر العديد من المشاركين عن شكوك قوية تجاه أي تسوية يتم التفاوض عليها حصرياً بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وأعرب بعضهم عن مخاوف من احتمال أن تتصالح القوات لاحقاً وتشكلاً نظاماً حاكماً شبيهاً بمجلس السيادة الانتقالي السابق. واستشهد عدد من المشاركين بانقلاب أكتوبر ٢٠٢١ – الذي نُفذ بشكل مشترك بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع – كدليل على أن المدنيين قد يتم إقصائهم مجدداً تحت ذريعة تحقيق السلام.

بالنسبة للعديد من المشاركين، فإن التغيير الحقيقي يتطلب إشراك الفاعلين المدنيين وأطراف مدنية أخرى منذ البداية. وأكد عدد من المشاركين على أن على الفاعلين الدوليين ألا يضيفوا الشرعية على الاتفاقات التي تُبرم بين الأطراف المسلحة فقط، بل ينبغي لهم أن يدعموا بشكل فعال إدماج القوى المدنية المؤيدة للديمقراطية والتي تنادي بانتقال عادل.

إنهاء عسكرة الحياة المدنية والعامة واستعادة الخدمات الأساسية

أكد بعض المشاركين على أنه حتى في حال تغيّر الوضع الميداني للحرب، فإن استمرار عسكرة الحياة اليومية يعيق عملهم. إذ أن وجود قوات مسلحة في المؤسسات العامة، وسيطرتها على توزيع المساعدات الإنسانية، والمراقبة الأمنية المشددة للمجال المدني، كلها عوامل تُقوّض إمكانية المشاركة المدنية الآمنة. وقد دعا المشاركون إلى الانتقال من الحكم بقوة السلاح إلى استعادة السلطة المدنية على المرافق والخدمات العامة.

شدد العديد من المشاركين على أن الأمان والمساحة السياسية وحدهما غير كافيين، وأن العودة غير ممكنة في ظل غياب الحد الأدنى من مقومات الحياة. فقد أشاروا إلى أن النقص في المستشفيات العاملة والكهرباء والمياه النظيفة والنقل والسلع

الأساسية مثل الوقود والغذاء يشكل عائقاً كبيراً أمام العودة. وبالنسبة لأولئك الذين لديهم عائلات أو احتياجات صحية، فإن غياب هذه الخدمات الأساسية يمثل تهديداً حقيقياً على سلامتهم.

أعرب العديد من الذين تمت مقابلتهم عن استعدادهم للعودة والمساعدة في استعادة الخدمات وشددوا على أن ذلك لا يمكن أن يحدث في فراغ. فالدولة يجب أن تُظهر جاهزيتها من خلال تمكين الوصول إلى الخدمات، والسماح للجهات العاملة في المجالات الإنسانية والأطراف الدولية بالمساعدة في إعادة تأهيل البنية التحتية وسلاسل الإمداد. وأشاروا إلى أن أي استعادة جزئية — مثل إعادة فتح العيادات أو المدارس — ستُشكل مؤشراً على الاستقرار وستكون بمثابة ضوء أخضر للعودة.

أفاد المشاركون في الدراسة بأن الفاعلين المدنيين لطالما لعبوا دوراً في تقديم الخدمات والحوكمة المحلية، لسد الفراغات التي خلّفتها المؤسسات الغائبة. وأوضحوا أن هذا الدور قد تعاظم منذ اندلاع الحرب، حيث أصبحت المجموعات المدنية تنسق جهود الإغاثة وتدير الاستجابات المجتمعية بشكل فعال.

الاستنتاجات الرئيسية

مع دخوله عامه الثالث، لا يزال النزاع في السودان يؤثر بشكل عميق على بيئة عمل منظمات المجتمع المدني والفاعلين المدنيين. واستجابة للظروف المتغيرة، قام الفاعلون المدنيون بإعادة ترتيب أولوياتهم، منتقلين من الأهداف بعيدة المدى مثل الإصلاح الديمقراطي والعدالة الانتقالية، إلى الاستجابات العاجلة مثل تقديم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الأزمات. ويعكس هذا التحول الاحتياجات الملحة للمجتمعات على الأرض، إضافة إلى بيئة العمل التي باتت أكثر تقييداً بفعل التهديدات الأمنية وشح الموارد.

على الرغم من الدمار الواسع الذي طال البنية التحتية وتآكل الخدمات العامة، لا تزال المشاركة المدنية نشطة. وتنفذ معظم الجهود من خلال شبكات غير رسمية ومساهمات تطوعية، غالباً دون الوصول إلى بنى تنظيمية رسمية أو مصادر تمويل مستدامة. وتشمل هذه الأنشطة تقديم الدعم النفسي الاجتماعي على المستوى المحلي، وتوزيع الخدمات الأساسية، والتنسيق عبر الحدود مع شركاء مجتمعيين. وتؤكد هذه الجهود على استمرار أهمية الفاعلين في المجتمع المدني وقدرتهم على التكيف لتلبية الاحتياجات العاجلة، حتى في ظل غياب الدعم المؤسسي.

تولت المبادرات التي تقودها النساء والشباب أدواراً متزايدة، لا سيما في المناطق التي تتعطل فيها أنظمة الدولة أو تغيب تماماً. ومع ذلك، يفتقر هؤلاء الفاعلون في كثير من الأحيان إلى الموارد المالية والفنية، ويظلون إلى حد كبير مستبعدين من عمليات صنع القرار الرسمية، خصوصاً خارج العاصمة الخرطوم. وبينما تلقت بعض المنظمات دعماً من مصادر تمويل إقليمية ونسوية، فإن الدعم العام شهد تراجعاً بسبب تعليق المساعدات الأميركية وتشردم المشاركة الدولية من قبل الجهات المانحة. وقد ساهم كل من الاتحاد الأوروبي وبعض وكالات الأمم المتحدة في سد جزء من هذه الفجوة، مما ساعد على تحقيق قدر من الاستقرار في القطاع على المدى القصير. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة ماسة إلى دعم إضافي، خصوصاً من الجهات المانحة الحكومية والمؤسسات الخاصة، لضمان استمرارية العمل المدني ومنع مزيد من التدهور في قدرات المجتمع المدني وجهوده.

كما يلعب أيضاً السودانيون في الخارج دوراً متزايد الأهمية في دعم الجهود المدنية. فلا يزال النشاط في الخارج يحشدون الموارد المالية والتقنية، ويوثقون انتهاكات حقوق الإنسان، وينخرطون في جهود المناصرة على المستوى الدولي. وعلى الرغم من أن كثيرين منهم يعبرون عن رغبتهم في المساهمة في جهود التعافي داخل السودان، فإن الظروف الراهنة لا تتيح العودة الطوعية أو الرجوع الآمن للعديد منهم.

يركز الفاعلون المدنيون - بغض النظر عن الجغرافيا أو السياق الذي يعملون فيه - بوضوح على تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية والمساهمة في التعافي الوطني على المدى البعيد. ورغم أنهم يواصلون العمل في ظروف صعبة وغير ملائمة، فإنهم يشددون على أن احتياجاتهم تتجاوز الدعم المالي وحده. فتمكينهم من الاستمرار في أداء دورهم يتطلب أيضًا تعزيز قدراتهم الفنية، ودعم مشاركتهم السياسية، وتوفير الحماية الجسدية. وتبقى السلامة الشخصية والحد الأدنى من الحريات المدنية عناصر أساسية لتمكينهم من مواصلة عملهم، والعودة الآمنة إلى الوطن، والمساهمة في جهود التعافي والإصلاح.

- للمضي قدمًا، يتطلب اعتماد نهج مستدام في دعم المجتمع المدني السوداني الإقرار بعدة شروط هيكلية أساسية:
- توفير دعم تشغيلي مستدام: تحتاج المنظمات المدنية السودانية إلى تمويل مرن ومستدام يضمن استمراريتها وقدرتها على العمل. ويشمل ذلك تغطية التكاليف التشغيلية، وتطوير القدرات، وضمان الوصول إلى أدوات الاتصال الرقمية، وتوفير خدمات الصحة النفسية، وآليات الحماية. كما يُعد الوصول إلى البنية التحتية الأساسية مثل الكهرباء، والاتصال بالإنترنت، ومنصات التواصل الآمن، شرطًا ضروريًا لاستمرار انخراط هذه المنظمات في العمل المدني.
 - شروط أمنية شاملة: لا يكفي إعلان وقف إطلاق النار للحد من العنف، بل يجب أن يشمل الأمن المطلوب للجهات المدنية عملية أوسع لإنهاء العسكرة، واستعادة الرقابة المدنية، وضمانات قابلة للتنفيذ تحمي من المراقبة والمضايقة والهجمات الانتقامية. وبدون هذه الحماية، ستظل المساحة المدنية مقيدة.
 - المشاركة السياسية الشاملة: تتطلب عمليات السلام المستدامة مشاركة مباشرة من مختلف الجهات المدنية الفاعلة. فاستبعاد المجموعات القاعدية، ولا سيما تلك التي تمثل النساء والشباب والنازحين والفئات المهمشة، يُنذر بإعادة إنتاج أنماط الهيمنة النخبوية والتهميش التي أسهمت في استمرار حالة عدم الاستقرار.
 - تعديل نهج الانخراط الدولي: ينبغي على الأطراف الخارجية مراجعة أسلوب دعمها للمجتمع المدني السوداني. فالفاعلون المدنيون يطالبون بشراكات مهيكلية تتسم بالعدالة، وتراعي خصوصية السياق، وتكون متاحة لمجموعة متنوعة من المنظمات. ويُعد إعطاء الأولوية لقيادة الفاعلين المحليين، وتوفير آليات تمويل مرنة، والاعتراف بالدور المزدوج للمجتمع المدني في الاستجابة الطارئة والانتقال الديمقراطي أمرًا حاسمًا لتحقيق تأثير طويل الأمد.
- في الوقت الراهن، لا يزال المجتمع المدني السوداني نشطًا و متمسكًا برسالته، إلا أنه يواجه ضعفًا وتآكلًا بشكل متزايد ماديًا وفي قدراته والمؤسسية. وعلى الرغم من محدودية الإمكانيات واستمرار التحديات الأمنية، يواصل الفاعلون المدنيون أداء دورهم والمساهمة بفاعلية في جهود الإغاثة الفورية والتعافي على المدى الطويل. وللحفاظ على هذه الجهود وتعزيزها، ينبغي على المانحين والمؤسسات متعددة الأطراف والشركاء الدوليين تبني استراتيجيات منسقة وطويلة الأمد تستند إلى القيم الديمقراطية والمبادئ القائمة على حقوق الإنسان.
- دون هذا النوع من الدعم، قد يصبح تدهور الفضاء المدني أمرًا لا رجعة فيه. لكن مع استثمارات موجهة ومستدامة، يمكن لفاعلي المجتمع المدني أن يواصلوا لعب دور محوري في الاستجابة الإنسانية، وإعادة بناء المؤسسات، ودفع مسار الحوكمة الشاملة غير الإقصائية قدمًا.
- تقترح التوصيات التالية خطوات ملموسة لدعم هذا الهدف.

التوصيات الرئيسية

تستند هذه التوصيات إلى الأولويات والمخاوف التي عبّر عنها الفاعلون المدنيون السودانيون داخل البلاد وفي الخارج. وعلى الرغم من تباين الاحتياجات بحسب السياق، فإن الرسالة كانت واضحة: إن الفاعلين المدنيين يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة، ويحتاجون بشكل عاجل إلى الحماية، والمساحة الآمنة، والدعم المنسق لمواصلة عملهم.

- **إشراك الفاعلين المدنيين في جميع العمليات السياسية وعملية السلام.** دعا المشاركون بشكل متكرر إلى إشراك أصوات مدنية مستقلة، بما في ذلك النساء والشباب، في أي اتفاقية.
- **وقف لإطلاق النار أو اتفاق سلام أو تفاوض سياسي.** فقد ساهمت الاتفاقيات السابقة التي همّشت الفاعلين المدنيين وركّزت فقط على الأطراف المسلحة بشكل مباشر في تكرار النزاع في السودان. وعلى الجهات الدولية الفاعلة أن توصل رسالة واضحة إلى الأطراف المتحاربة بأن إشراك المدنيين المستقلين يُعد شرطاً أساسياً لأي عملية سياسية حقيقية ذات مغزى.
- **الموازنة بين الإغاثة الطارئة والتعافي طويل الأجل والتنمية واستعادة الخدمات الأساسية.** يجب أن تقديم المساعدات الإنسانية مصاحباً مع استثمارات مستدامة في المبادرات المدنية والتنمية وجهود التعافي على المدى الطويل. وينبغي ألا يقتصر الدعم على تلبية الاحتياجات العاجلة مثل الغذاء والمأوى، بل يشمل أيضاً استعادة الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم والبنية التحتية للمياه والأنظمة الاقتصادية، بطريقة تحافظ على الكرامة وتحدّ من الاعتمادية. كما ينبغي تنسيق هذه الجهود مع المشاركة المدنية والحوار السياسي، مع الاعتراف بالأدوار الوقائية والتحويلية التي يضطلع به الفاعلون المدنيون. وينبغي على الجهات المانحة أن تستثمر في الحوكمة التشاركية، ورصد حقوق الإنسان، وبناء السلام، والتماسك الاجتماعي، وتطوير آليات للعدالة الانتقالية بقيادة محلية. إذ تشكل هذه العناصر مجتمعة الأساس لتعافي مستدام، واستقرار طويل الأمد، وعودة ومشاركة فعالة للفاعلين المدنيين السودانيين.
- **المشاركة في تصميم وتطوير أولويات بناء القدرات التي يحددها الفاعلون المدنيون السودانيون أنفسهم والاستثمار فيها.** فقد أشار الفاعلون المدنيون إلى احتياجات تدريبية ملحة تشمل الدعم النفسي والاجتماعي، والأمن الرقمي والجسدي، والإدارة المالية، وتوثيق الانتهاكات، والتنسيق عن بُعد. وينبغي على الجهات المانحة والمنفذة العمل بشكل تشاركي مع الشركاء المحليين في تصميم هذه البرامج بما يعكس الواقع العملي والأولويات النابعة من القواعد المجتمعية.
- **توسيع نطاق الوصول إلى التدريب، والتمويل، والفرص من دون حصرها في الدوائر التقليدية للمتلقين.** توجد حاجة ملحة لتنوع المساعدات والدعم بما لا يقتصر على مجموعة ضيقة من الفاعلين المعروفين. غالباً ما تبقى المنظمات الناشئة والمحلية مستبعدة من هذه الفرص. ينبغي على الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية أن تضمن شمولية الدعم عبر مختلف المناطق الجغرافية، والتركيبية السكانية، ومستويات الخبرة.
- **معالجة احتياجات الصحة النفسية للفاعلين المدنيين والعاملين في الصفوف الأمامية.** يواجه الفاعلون المدنيون الذين يدعمون الناجين والمجتمعات الهشة مستويات مرتفعة من الصدمة والإرهاق. وينبغي دمج الدعم النفسي والاجتماعي في جميع البرامج المدنية واعتباره عنصراً أساسياً في استدامة العمل المؤسسي.
- **التحول من النهج الفوقي إلى النهج القاعدي.** ينبغي أن تستند استراتيجيات المانحين إلى تقييمات الاحتياجات المحلية، لا سيما في مناطق النزاع والمناطق الآمنة التي تستضيف النازحين. كما ينبغي على المانحين تيسير المتطلبات الإجرائية في البيانات الهشة وتعزيز علاقاتهم مع وسطاء محليين موثوق بهم.

- **توسيع نطاق التعاون ليشمل طيفاً أوسع من منظمات المجتمع المدني.** ينبغي على المانحين الدوليين إجراء مسح شامل لفاعلي المجتمع المدني داخل السودان وفي الشتات، مع التركيز على المجموعات التي يقودها الشباب والنساء والمبادرات الإقليمية التي تحظى بثقة محلية لكنها غالباً ما تُهمَّش. وبدلاً من تقديم منح كبيرة لعدد محدود من المنظمات، ينبغي توزيع منح أصغر نطاقاً على نحو أكثر إنصافاً لتعزيز فضاء مدني أكثر شمولاً.
- **الاستثمار في بناء قدرات المنظمات الجديدة وغير الرسمية بشكل منصف ومُفصَّل وفقاً لاحتياجاتهم.** ينبغي أن تشمل التدريبات مجالات إدارة المشاريع والتمويل، والحوكمة، واستدامة العمل المدني. ويجب إنشاء آليات حوكمة تضمن التوزيع العادل لفرص بناء القدرات، وتمنع احتكارها من قبل عدد محدود من المنظمات.
- **تبسيط وتنسيق جهود المانحين.** ينبغي على المانحين تسهيل إجراءات المنح، وتعزيز منصات التنسيق، وتبني نماذج تمويل مرنة تستجيب لاحتياجات الفاعلين المدنيين غير المسجلين أو غير الرسميين. وقد أشار عدد من المشاركين إلى نماذج إيجابية مثل نموذج منظمة "باكيت" (Pact)، والأسلوب المرن الذي يتبعه الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، وكذلك قدرة وزارة الخارجية الهولندية على التكيف. كما سلّطت ناشطات في مجال حقوق المرأة الضوء على فعالية الصناديق الصغيرة للاستجابة السريعة، مثل صندوق تنمية المرأة الإفريقية، وصندوق التحرك العاجل لإفريقيا، وماما كاش، والصندوق العالمي للنساء، وصندوق النسويات السوداء، باعتبارها نماذج ناجحة.
- **إلزام التخطيط التشاركي والمساءلة المشتركة.** ينبغي أن يشترط المانحون إجراء تخطيط تشاركي مع الأطراف المعنية المحلية أثناء إعداد المقترحات، إلى جانب المشاركة في تصميم آليات المتابعة والمساءلة، وذلك بهدف تعزيز الشفافية وترسيخ دور الفاعلين المحليين في قيادة العمل المدني.
- **إعطاء المجتمع المدن المجتمع المدني السوداني دوراً محورياً في عمليات السلام والانتقال السياسي.** يجب أن يكون المجتمع المدني شريكاً فاعلاً وعلى قدم المساواة في جهود بناء السلام، لا سيما المنظمات القاعدية التي تمثل الشباب والنساء والمجتمعات النازحة وضحايا النزاع، إذ إن فهمها العميق للسياق المحلي يُعد أساسياً لتحقيق سلام دائم.
- **زيادة التمويل للفاعلين المدنيين السودانيين.** أدّت توقّفات التمويل الأميركي إلى خلق فجوة كبيرة ينبغي على المجتمع الدولي معالجتها من خلال توفير تمويل مستقر ومرن ومتعدد السنوات للمنظمات السودانية، لا سيما منظمات المجتمع المدني الصغيرة والمتوسطة. كما ينبغي على الجهات المانحة النظر في اتخاذ خطوات تيسر تمويل الكيانات غير الرسمية أو غير المسجلة، والتي قد لا يكون لديها وصول سابق إلى التمويل الدولي. ويُستحسن إعطاء الأولوية للمبادرات التي يتم قيادتها محلياً ومبادرات الدعم المتبادل، لما أثبتته من فعالية وقدرة أكبر على التكيف مقارنة بالنماذج الأكثر جموداً أو المفرطة في تجنّب المخاطر.
- **رأب الصدع بين المدنيين ودعم بناء التحالفات.** يجب أن تقوم الحركة المدنية في السودان على تنظيم واسع القاعدة وتمثيلي يشمل المناطق المهمشة والمتأثرة بالحرب. ويمكن للفاعلين الدوليين أن يساهموا في تيسير التوافق من خلال تشجيع الحوار الشامل بين مختلف الفاعلين المدنيين، بما يسهم في الحد من الانقسام والتحرّز.